

تاريخ الإرسال (2019-08-20)، تاريخ قبول النشر (2020-02-15)

أ.د. محمود محمد العامودي

اسم الباحث الأول:

أ. خضر عبد الرحمن الأسطل

اسم الباحث الثاني :

قسم اللغة العربية-كلية الآداب-  
الجامعة الإسلامية-غزة

اسم الجامعة والبلد:

البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

[mamoudi@iugaza.edu.ps](mailto:mamoudi@iugaza.edu.ps)

## موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في كتابها لتذييل والتكميل إلى باب (الممنوع من الصرف)

### الملخص:

يتحدث هذا البحث عن موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، من خلال كتابه "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، إلى باب "الممنوع من الصرف"، وهذا عبارة عن (14) مجلداً، ويمثل 80% من التذييل والتكميل. في البداية بيّن البحث موقف المحدثين من اتجاهات النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ثم تناول البحث بالتحليل والدراسة الأحاديث التي استشهد بها أبو حيان في كتابه "التذييل والتكميل"، حيث بلغت (188) حديثاً، من الجزء المدروس. صف الباحث هذه الأحاديث إلى أنواع، وهي:

- 1- ما وافق فيه أبو حيان ابن مالك، وذلك في (104) أحاديث، بنسبة 55.31%.
  - 2- ما سكت عنه أبو حيان، وذلك في (8) أحاديث، بنسبة 4.25%.
  - 3- ما انفرد به أبو حيان، وذلك في (42) حديثاً، بنسبة 22.34%.
  - 4- مخالفات أبي حيان لابن مالك، وذلك في (34) حديثاً، بنسبة 18.08%.
- وقد ذكر الباحث نماذج على هذه الأنواع، أما الأحاديث التي خالف فيها أبو حيان ابن مالك فقد ذكر الباحث جميعها بالتفصيل. وختم البحث بالنتائج التي تكشف عن موقف أبي حيان العملي في نظريته للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

كلمات مفتاحية: موقف، أبو حيان، ابن مالك، التذييل والتكميل.

### the attitude of Abu Hayyan from the son of Malik in martyrdom of hadith through his book "Appendix and supplementation to explain the facility" to the section of "forbidden to exchange"

#### Abstract:

this research talks about the attitude of Abu Hayyan from the son of Malik in martyrdom of hadith through his book "Appendix and supplementation to explain the facility" to the section of "forbidden to exchange", this is (14) books, representing 80% of the appendix and supplementation.

Firstly, the research shows the opinion of the modernists on the attitudes of the grammarians from the citation of the hadith, then the research analyzed and studied the hadiths cited by Abu Hayyan in his book : "Appendix and supplementation" there were around 188 hadith from the thoughtful part and classified in to types, which are:

- 1- What was agreed by Abu Hayyan Ibn Malik, in (104) hadiths,
- 2 - What is silent about Abu Hayyan, in (8) hadiths, with average 4.25%.
- 3 - What is unique to Abu Hayyan, in (42) hadiths, with average 22.34%.
- 4 - Violations of Abu Hayyan Ibn Malik, in (34) hadiths, with average 18,08%.

The researcher mentioned models on these types, while the hadiths in which Abu Hayyan Ibn Malik disagreed, the researcher mentioned all in detail.

The research concluded with the results that reveal the practical opinion of Abu Hayyan in his view of the martyrdom of the Hadith.

.Key words: attitude, Abu Hayyan, son of Malik, appendix and supplementation

## التمهيد:

من المعلوم أن هناك ثلاثة اتجاهات مثلت رأي النحاة في قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:  
الاتجاه الأول<sup>(1)</sup>: منع الاستشهاد بالحديث النبوي، ويمثل هذا الاتجاه أبو حيان وابن الضائع والسيوطي.  
والاتجاه الثاني<sup>(2)</sup>: توسط في الاستشهاد، ويمثل هذا الاتجاه الإمام الشاطبي.  
والاتجاه الثالث<sup>(3)</sup>: أجاز الاستشهاد، ويمثل هذا الاتجاه ابن مالك، وأبو علي الشلوبيني، والدماميني.

والذي عليه مدار الاهتمام في هذا البحث هو موقف أبي حيان من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فقد صرح أكثر من مرة بأسباب رفضه للاحتجاج بالحديث، منها<sup>(4)</sup>: "أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام، إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة".

ومنها قول أبي حيان: "وما أظن هذا الرجل<sup>(5)</sup> أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا علي ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك، وأمنا الكلام في "كتاب التكميل"، وبيننا علة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبويه والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر وثلعب وغيرهم -رحمهم الله، وجاء هذا الرجل متأخرا في أواخر القرن سبعمائة، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها". (342 /9)

والسؤال المطروح: هل كانت تلك الأقوال منها عمليا عند أبي حيان؟ بمعنى: هل كان يرفض الاحتجاج بالحديث في مصنفاته؟

**أما النقطة الأولى:** وهي أن أئمة النحو المتقدمين من البصرة والكوفة لم يحتجوا بشيء من الحديث النبوي الشريف، فيمكن الرد عليه من خلال بعض الدراسات التي قام بها بعض الباحثين؛ حيث وجد أن أبا عمرو بن العلاء (ت154هـ) قد احتج بثلاثة أحاديث<sup>(6)</sup>، وهو شيخ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأن سيبويه إمام النحاة استشهد بسبعة أحاديث<sup>(7)</sup>، وبينت د. خديجة الحديثي أن سيبويه قد احتج بخمسة عشر حديثا نبويا وصحابيا<sup>(8)</sup>.

وتعرضت د. خديجة الحديثي لهذه الشبهة فقالت<sup>(9)</sup>: "عرضت في هذا الفصل لأربعة وعشرين نحويا عاشوا قبل السهيلي وابن خروف وابن مالك... وقد تبين لي أن جميع هؤلاء النحاة احتجوا في مؤلفاتهم بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف، على اختلاف في كثرة هذه المواضع".

(1) عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة 131؛ 132؛ وخليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (78).

(2) عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة 133، وخليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (83).

(3) عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة 133، وخليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (62).

(4) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2 / 154) مع ملاحظة أنني سأقوم بالتوثيق في متن البحث في نهاية كلام أبي حيان من التذييل والتكميل، ونهاية كلام ابن مالك في شرح التسهيل؛ تقليلا لحواشي البحث.

(5) يعني ابن مالك.

(6) الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (43).

(7) خليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (42).

(8) الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (180).

(9) الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف (179).

ويقول د. محمد الحمادي<sup>(10)</sup>: "إن دعوى رفض المتقدمين والمتأخرين للحديث لا تعضدها الحقيقة بحال، وقد ذكر الدماميني أن من الأئمة قبل ابن مالك من كان يعتمد الحديث بلا تردد. وعدّ من أصحاب هذا المذهب: ابن جني (392هـ) وابن فارس (395هـ) والجوهري (398هـ) وابن سيده (458هـ) والسهيلي (581هـ) وابن بري (582هـ) وابن خروف (609هـ)، بل قال: لا نعم أحدا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي".

**أما النقطة الثانية: وهي تأخر كتابة الحديث،** تقول د. سهير خليفة<sup>(11)</sup>: "والذي لاشك فيه أن كتابة الأحاديث النبوية كانت موجودة منذ عصر الرسول والصحابة والتابعين وتابعي التابعين إلى عصر التدوين، وأما كراهية كتابة الحديث فكانت مقصورة على البعض".

وتقول في موطن آخر<sup>(12)</sup>: وكنت عزمت على أن أعرض لمدونات الحديث المبكرة من عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- إلى عصر أصحاب الكتب الستة الأمهات، إلا أن أحد العلماء المتخصصين أعفاني من هذا التوثيق، وهو الأستاذ مصطفى الأعظمي، كتب كتابا جامعيا عن دراسات في الحديث النبوي، وتاريخ تدوينه، عرض فيه لمدونات الحديث من أبي أمامة الباهلي (10ق.هـ-81هـ) وغيره، وإلى جانب د. الأعظمي، ظهرت دراسات حديثة في الموضوع، كمدونات الحديث قبل الستة.

#### وأما رواية الحديث بالمعنى:

فمن المعلوم أن رواية الحديث بالمعنى جائزة، فهل هذا الجواز مطلقا؟

يقول د. محمد حمادي<sup>(13)</sup>: "بعد الذي علمناه من أمر رواية الحديث باللفظ والمعنى، واستبان بكل جلاء أن الأصل في ذلك الحفاظ على اللفظ عند الرواية، والجمود على النص شريعة سلكها الصحابة منذ عهده -صلى الله عليه وسلم، ومنهم من دون التدوين الخاص... فحفظت ألفاظ الحديث، إلا ما كان من ضرورة الرواية بالمعنى".

ثم تضيف د. سهير: "وإذا جاز الاستشهاد بالشعر -وهو يحمل من الضرورات أكثر مما يقال في الحديث؛ إذن لوجب على النحاة الذين يقبلون بالشعر أن يستشهدوا بالحديث المروي بالمعنى، إذا تحقق فيه شروط الرواية بالمعنى<sup>(14)</sup>".

#### وأما رواية الأعاجم للحديث:

يعجب د. محمد عيد من قبول النحاة للرواة الأعاجم في الشعر والنثر إلا في الحديث، يقول<sup>(15)</sup>: "وأما أن بعض من روى الحديث كان من الأعاجم، ويكثر في حديثه اللحن، فقد كان ذلك موجودا في غير نصوص السنة من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة، ومع ذلك قبلت الدراسة من غير معارضة أو رد؛ لأن العبرة كانت بغلبة العصر، لا بلحن الأفراد".

وأخيرا: وبعد أن تم التعرف على أن النحاة الأولين لم يمنعوا الاستشهاد بالحديث، وأن القدماء قد استدلوا بالحديث، وبعد أن تم عرض أدلة المانعين، وشيئا من الردود عليها؛ فإن الباحث يعود للإجابة على السؤال المحوري وهو: هل كان أبو حيان يرفض الاحتجاج بالحديث بشكل عملي في التذييل والتكميل؟ وما موقف أبي حيان من ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف؟

هذا ما سيجيب عنه هذا البحث -ياذن الله- في الصفحات القادمة، وإليك تفصيل ذلك.

<sup>(10)</sup> حمادي، محمد، الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (313).

<sup>(11)</sup> خليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (88).

<sup>(12)</sup> خليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (88).

<sup>(13)</sup> حمادي، محمد، الحديث النبوي الشريف، وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (430).

<sup>(14)</sup> خليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو (99).

<sup>(15)</sup> عيد، محمد، الرواية والاستشهاد باللغة (137).

### موقف أبي حيان من ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

الأحاديث الواردة عند ابن مالك وأبي حيان مائتان وعشرة أحاديث، وافق أبو حيان ابن مالك في مائة وأربعة أحاديث، وسكت أبو حيان عن ثمانية أحاديث، وهناك اثنتان وعشرون حديثاً وردت عند ابن مالك ولم ترد عند أبي حيان، كما أن هناك اثنتين وأربعين حديثاً وردت عند أبي حيان ولم ترد عند ابن مالك، وقد عارض أبو حيان ابن مالك في أربعة وثلاثين حديثاً، وإليك تفصيل ذلك:

#### أولاً: ما وافق فيه أبو حيان ابن مالك:

الموافقات كثيرة، سواء وافقه في الاستشهاد أو عدم الاعتراض على الاستشهاد بالحديث؛ ولأن الموافقة عبارة عن ترديد نفس الفكرة، وأحياناً نفس الكلام؛ لذا سيكتفي الباحث بإيراد أربعة أمثلة فقط؛ ليفسح المجال للحديث عن أمور أكثر أهمية، وإليك هذه الأمثلة:

#### 1- هل الفعلان (غدا، وراح) من أخوات كان:

دار الخلاف بين بعض العلماء في هذه المسألة، ومثلوا عليها بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما ترزق الطير، تغدو خماساً، وتروح بطناناً"<sup>(16)</sup>. يقول ابن مالك مشيراً لهذا الخلاف: "وألحق قوم بأفعال هذا الباب: (غدا وراح)، وقد يستشهد على ذلك بقول ابن مسعود رضي الله عنه: "غد عالماً أو متعلماً ولا تكن إمعة"، ويقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "لو توكلتم ... وتروح بطناناً" والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة". (1/ 348) ويقول أبو حيان: "وقد أدخلهما في هذا الباب أبو موسى الجزولي والأستاذ أبو الحسن ابن عصفور، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: "وأما (غدا وراح) فيستعملان تامين وناقصين ... وقد يكونان بمعنى (صار)، فتقول: غدا زيد ضاحكاً، وراح عبد الله منطلقاً، أي: صار في حال ضحك أو انطلاق". (4/ 165) ثم يقول أبو حيان: "ويحتاج تقرير كونهما ناقصين إلى سماع من العرب". (4/ 166) **التوضيح والتحليل:** وافق أبو حيان ابن مالك أن الفعلين (غدا، وراح) ليسا من أخوات كان، وأن المنصوب بعدهما يكون حالاً، واستشهدا بالحديث، ووافقهما الإمام السيوطي<sup>(17)</sup>، كما وافقهما ابن عقيل<sup>(18)</sup>.

#### 2- نون التوكيد قد تلحق بالفعل الماضي؛ إذا أفاد معنى الجملة الاستقبال:

يقول ابن مالك في باب "علامات الأفعال": "ونون التوكيد علامة للفعل، وتلحق منه المضارع والأمر نحو: لا نَفْعَلَنَّ، وادْكُرَنَّ الله. وقد تلحق الفعل الماضي وضعاً، المستقبل معنًى، نحو قوله -صلى الله عليه وسلم: "فإما أدركنَّ واحدٌ منكم الدجال"<sup>(19)</sup>، فلحقت (أدرك) وإن كان بلفظ الماضي؛ لأن دخول إما عليه جعله مستقبل المعنى". (1/ 14) ويقول أبو حيان: "ونون التوكيد -الشائع- تلحق المضارع والأمر على ما أحكم في بابه. وقد تلحق الماضي اللفظ المستقبل المعنى، ... ونحو ما روي في الحديث"، وساق الحديث الوارد أعلاه". (1/ 65) **التوضيح والتحليل:** اتفق أبو حيان وابن مالك في الاستشهاد بالحديث على أن نون التوكيد قد تلحق بالفعل الماضي؛ إذا أفاد معنى الجملة الاستقبال. ووافقهما المرادي<sup>(20)</sup>، كما وافقهما -أيضاً- ناظر الجيش<sup>(21)</sup>.

<sup>(16)</sup> ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد (1/ 30).

<sup>(17)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (1/ 415).

<sup>(18)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 260).

<sup>(19)</sup> النيسابوري، مسلم، صحيح مسلم (4/ 2249).

<sup>(20)</sup> المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 289).

### 3- جواز استخدام نون النسوة بدل واو الجماعة؛ طلباً للتشاكل:

ساق ابن مالك قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "اللهم ربّ السموات وما أظللن، ورب الأرضين وما أقلن، ورب الشياطين وما أضللن"<sup>(22)</sup>، دليلاً على ذلك، ثم قال: "أراد: ومن أضلوا، لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو". (130/1)

ووافق أبو حيان ابن مالك فقال: "وقد يوقع (فَعَلَن) موقع فعلوا؛ طلب التشاكل، مثاله ما روي في بعض الأدعية المأثورة: "اللهم رب السموات وما أظللن... ورب الشياطين وما أضللن" أي: ومن أضلوا، وكان القياس هذا، أو يعود كما يعود على الغائبة، أي: ومن أضلت". (158؛157/2)

**التوضيح والتحليل:** نقل أبو حيان عبارة ابن مالك نفسها، فبدأ عبارته بـ (قوله)، واستشهد كلاهما بنفس الحديث، على أن النون في (أضللن) وردت طلباً للتشاكل. وقد وافقهما الدماميني<sup>(23)</sup>، كما وافقهما السيوطي<sup>(24)</sup>.

### 4- جواز زيادة (أل التعريف) في التمييز:

يقول ابن مالك: "وعروض زيادتها (أل التعريف) في التمييز... ومنه الحديث: أن امرأة كانت تهراق الدماء"<sup>(25)</sup>، والأصل: تهراق دماءها، فأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، وصار المسند إليه منصوباً على التمييز، ثم أدخل عليه حرف التعريف زائداً". (260/1)

يقول أبو حيان: ومثال زيادتها في التمييز... ومنه الحديث "أن امرأة كانت تراق الدماء". (238/3).

**التوضيح والتحليل:** كلاهما اتفق على زيادة أل التعريف في (تهراق الدماء) والتقدير: أن امرأة كانت تهراق دماءً، بنصب (دماء) على التمييز، وكلاهما استشهد بالحديث. وسيمر هذا الحديث في مخالفات أبي حيان لابن مالك في تأصيل كلمة (تهراق) من الناحية الصرفية. ووافقهما ناظر الجيش<sup>(26)</sup>.

### ثانياً: ما سكت عنه أبو حيان:

وكان ذلك في ثمانية أحاديث، ويمكن التمثيل لها بالمسائل الآتية:

#### 1- دخول نون الوقاية على اسم التفضيل:

استدل ابن مالك على ذلك بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "غيرُ الدَّجَالِ أخوفني عليكم"<sup>(27)</sup>. يقول ابن مالك: "وخصوصاً بفعل التعجب، اتصلت به النون المذكورة في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "غيرُ الدَّجَالِ أخوفني عليكم" والأصل: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة". (139/1)

يقول أبو حيان: قال المصنف في الشرح: "لما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزناً -وخصوصاً بفعل التعجب- اتصلت به النون المذكورة في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "غير الدجال أخوفني عليكم" والأصل فيه: "أخوف مخوفاتي، فحذف المضاف إلى الياء؛ فأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون". (191؛190/2)

<sup>(21)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 168).

<sup>(22)</sup> النسائي، أحمد، السنن الكبرى (8/ 117).

<sup>(23)</sup> الدماميني، بدر الدين، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (2/ 44).

<sup>(24)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (1/ 233).

<sup>(25)</sup> المدني، مالك، الموطأ (1/ 68).

<sup>(26)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (2/ 833).

<sup>(27)</sup> النيسابوري، مسلم، صحيح مسلم (4/ 2251).

**التوضيح والتحليل:** أورد أبو حيان كلام ابن مالك على الحديث دون معارضة، والشاهد في الحديث: دخول نون الوقاية على اسم التفضيل؛ فعومل معاملة الفعل، أو اسم الفاعل. ووافق الأشموني ابن مالك في جواز دخول نون الوقاية على اسم التفضيل<sup>(28)</sup>.

### 2- جواز اتصال الضمير وانفصاله في أفعال المنح والمنع الناصبة لمفعولين والمختار الاتصال:

أورد ابن مالك شاهداً على ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم"<sup>(29)</sup>. ورد الحديث في باب المضمير، يقول ابن مالك: "فكل ضمير تراه كهاء أعطيتكه، في كونه ثاني منصوبين بفعل غير قلبي، فهو جائز الاتصال والانفصال، واتصاله أجود، ولذلك لم يأت في القرآن إلا متصلاً كقوله تعالى<sup>(30)</sup>: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشَيْتُمْ﴾ وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم، ويدل على عدم لزومه قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء ملكهم إياكم". (153 / 1)

ويقول أبو حيان: "وقال المصنف في الشرح: وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال لازم. ويدل على عدم لزومه قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم". (236 / 2)

**التوضيح والتحليل:** أورد أبو حيان كلام ابن مالك نفسه، ولم يعلق أبو حيان شيئاً، وكلاهما استشهد بالحديث نفسه، ووافقهما ناظر الجيش<sup>(31)</sup>.

### 3- الفعل (بات) ليس بمعنى (صار):

يقول ابن مالك: "وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى (صار)، وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك، مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم<sup>(32)</sup>: "فإن أحذكم لا يدري أين باتت يده" ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل بات على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً". (346/1)

يقول أبو حيان: "وزعم الزمخشري أن (بات) قد تستعمل بمعنى: صار". (160/4)

**التوضيح والتحليل:** أورد أبو حيان الشواهد التي وردت عند ابن مالك، ولم يناقشه في ذلك، وكذلك نقل ناظر الجيش<sup>(33)</sup> كلام ابن مالك دون معارضة، ووافقهم الدماميني<sup>(34)</sup>.

### ثالثاً: أحاديث انفرد بها أبو حيان:

وهي أحاديث لم ترد عند ابن مالك، وهي نوعان، أحدهما: ما استشهد أبو حيان بالحديث فقط؛ لأنه لا يوجد غيره، وبهذا يستشهد على قاعدة نحوية بالحديث، والثاني: ما استشهد بالحديث ومعه شواهد أخرى كالقرآن أو الشعر، وسبب الباحث ذلك على النحو الآتي:

أ- ما استشهد به أبو حيان بالحديث فقط:

### 1- جمع خضراء على خضراوات شذوذا:

<sup>(28)</sup> الأشموني، علي، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (108 / 1).

<sup>(29)</sup> لم أعر عليه في كتب الحديث، وهو في: الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (236 / 2).

<sup>(30)</sup> سورة الأنفال: 43.

<sup>(31)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (530 / 1).

<sup>(32)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (44 / 1)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (346 / 1)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (160 / 4).

<sup>(33)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1101 / 3).

<sup>(34)</sup> الدماميني، بدر الدين، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (192 / 3).

يقول أبو حيان: "وأما جمعهم خَيْفَاءَ وَدَكَّاءَ بالألف والتاء فشاذ، وإجراء لهما مجرى الأسماء، ... وكما جاء<sup>(35)</sup>: " ليس في الخضروات صدقة" أجراها مجرى الأسماء، إذ المراد بها البقول". (97/2)

**التوضيح والتحليل:** الصفات التي على وزن أفعال مؤنثة فعلاء تجمع بالألف والتاء جمع مؤنث سالم، لكن إذا قصد بها اسم جنس - كخضراء التي جمعت على خضروات كما في الحديث- فإنه يجوز أن تجمع على خضروات شذوذاً، مع العلم أن الأصل أن تجمع على خُضْرٍ أو خضار.

وفي هذه المسألة يوافق أبو حيان الزمخشري في قوله<sup>(36)</sup>: "وأما قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ليس في الخضروات صدقة؛ فلجريه مجرى الاسم".

## 2- معنى (الدا) واللغات الواردة فيه:

يقول أبو حيان: "فعلى هذا تكون الألف المجهولة الأصل بـ "الدا" وهو اللهو، وهذا الاسم استعمل منقوصاً، كما جاء في الحديث<sup>(37)</sup>: "لست من يد ولا الدد مني"، واستعمل صحيحاً متماً بالنون، فقالوا: ددن، وبالدال فقالوا: دَدَدُ، واستعمل مقصوراً، قالوا: ددًا، فهذه الألف مجهولة لا يدري هل هي منقلبة عن ياء أو واو، إذ الألف في الثلاثي المعرب لا بد أن تكون منقلبة عن ياء أو واو". (20/2)

**التوضيح والتحليل:** كلمة (دد) في الحديث وردت منقوصة بمعنى حذف الحرف الأخير منها، والأصل: (ددن)، أو (ددد)، ويحتمل أن تكون اسماً مقصوراً (ددا) بألف مجهولة الأصل: الواو أو الياء، ووافق ناظر الجيش أبا حيان<sup>(38)</sup>.

## 3- الاسم الوصف لا يثنى ولا يجمع إذا وقع مبتدأ:

استدل أبو حيان على ذلك بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "أو مخرجي هم"<sup>(39)</sup>. ورد الحديث في باب المبتدأ، يقول ابن مالك عن اسم الوصف: "ولذا لا يُصَغَّرُ، ولا يُوصَفُ، ولا يُعَرَّفُ، ولا يثنى، ولا يجمع، إلا على لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة". (272/1)

ويقول أبو حيان: "وهذا الذي تقرر من أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع نص عليه كثيرون من النحاة، قالوا: أقائم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا. وقال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هذا غلط بدليل ما جاء في الحديث من قوله -صلى الله عليه وسلم: "أو مخرجي هم؟". (270/3)

**التوضيح والتحليل:** المشهور عند كثير من النحاة أن اسم الوصف لا يثنى ولا يجمع؛ إذا كان مبتدأ، وهذا هو مذهب أبي حيان، ووجه أبو حيان كلام محمد بن حوط الله، حيث خرج الحديث على أنه لغة لبعض العرب، ولم يرفض الاستدلال بالحديث، فقال<sup>(40)</sup>: "ويحتمل أن يكون على لغة بني الحارث، وأن يكون خبراً مقدماً، وإنما يتعين الفاعلية إذا لم يطابق"، ووافق السيوطي أبا حيان في وجوب إفراد الاسم الوصف<sup>(41)</sup>.

## 4- هل الفعل (ألم) من أفعال المقاربة ويقترن بـ(أن)؟

<sup>(35)</sup> الصنعاني، عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق الصنعاني (4/ 119).

<sup>(36)</sup> الزمخشري، محمود، المفصل في صنعة الإعراب (ص: 241).

<sup>(37)</sup> البخاري، محمد، الأدب المفرد (ص: 421)، يعني ليس الباطل مني بشيء، ضعيف، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2/ 20).

<sup>(38)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 377؛ 378).

<sup>(39)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (7/ 1)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 271).

<sup>(40)</sup> الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب (3/ 1082).

<sup>(41)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (1/ 363).

ذكر أبو حيان هذه المسألة في باب: أفعال المقاربة، يقول أبو حيان: "وأما (دنا) فذكر سيبويه اقتران الفعل بأن في قولهم: دنوت أن تفعل. وأما "الم" فجاء في الحديث<sup>(42)</sup>: "لولا أنه شيء قضاه الله؛ لألم أن يذهب بصره"، وفي الحديث أيضًا<sup>(43)</sup>: "إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يُلم يريد: أو يلم أن يقتل. (341 / 4)

**التوضيح والتحليل:** عد أبو حيان الفعل (الم) من أفعال المقاربة، ويلحقه الحرف (أن)، واستشهد بالحديثين السابقين، ووافقه ابن عقيل<sup>(44)</sup>.

#### 5- دخول (عَلِمَ) على (إِنْ) الخفيفة من الثقيلة:

يقول أبو حيان في باب الأحرف الناصبة الاسم، الرافعة الخبر: "ومن دخول (علمت) على (إن) المخففة من الثقيلة ما جاء في الحديث المشهور من قوله -صلى الله عليه وسلم<sup>(45)</sup>: "قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمْؤَمِنًا"، بكسر (إن) على مذهب أبي الحسن، وفتحها على مذهب أبي علي، والصحيح الكسر". (138 / 5).

**التوضيح والتحليل:** (إن) الواردة بالحديث مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن، واختار أبو حيان كسر همزة إن؛ لأنها وردت بعد العلم أو الفعل (علم). وأشار إلى الخلاف السابق المرادي<sup>(46)</sup>، وبين أن أكثر نحاة بغداد على رأي أبي الحسن؛ الذي اختاره أبو حيان، كما أشار السيوطي لهذا الخلاف، ولم يرجح بينهما<sup>(47)</sup>. **والشيء المهم فيما سبق أن أبا حيان استشهد بالحديث فقط.**

#### 6- بعد التعجب تمييز غالباً:

استشهد أبو حيان على ذلك بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "وَيُلْمُهُ مِسْعَرَ حَرْبٍ"<sup>(48)</sup>. ولم يشر أبو حيان إلى أن ذلك من قول النبي -صلى الله عليه وسلم- ثم قال معقبا: "ومن التعجب الذي يجيء بعده التمييز المنتصب عن تمام الاسم قولهم: "ويلمه مسعر حرب". (215 / 9)

**التوضيح والتحليل:** استشهد أبو حيان بالحديث على أن بعد التعجب يكون تمييزاً، وعليه: فكلمة (مسعر) تمييز. ووافق أبو حيان الرضي الأسترابادي<sup>(49)</sup>.

#### ب- استشهاد أبي حيان بالحديث ومعه شواهد أخرى:

#### 1- (زعم) من أخوات كان الناقصة، بشرط ألا تكون لكفالة ولا رياسة:

قال ابن مالك في باب: الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر: "وَرَعَمَ، لا لكفالة ولا رياسة ولا سِمَنَ ولا هُزَالَ". (76/2) ويقول أيضاً: "ومن أخوات (حجا) الظنية (زعم) الاعتقادية، كقول الشاعر<sup>(50)</sup>:

فَإِنْ تَرَعْمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فَيْكُمْ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْجُلْمَ بَعْدَكَ بِالْجَهْلِ" (77/2).

<sup>(42)</sup> ابن الجعد، علي، مسند ابن الجعد (ص: 374)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (4 / 341).

<sup>(43)</sup> ابن حنبل، أحمد، مسند أحمد (3 / 91)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (4 / 341).

<sup>(44)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد (1 / 293).

<sup>(45)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (1 / 48)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (5 / 138).

<sup>(46)</sup> المرادي، بدر الدين، الجنى الداني في حروف المعاني (ص: 225؛ 226).

<sup>(47)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (1 / 512).

<sup>(48)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (3 / 197)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (9 / 215).

<sup>(49)</sup> الأسترابادي، الرضي، شرح شافية ابن الحاجب (2 / 264).

<sup>(50)</sup> البيت لأبي ذؤيب الهذلي، في: القيسي، أبو علي، إيضاح شواهد الإيضاح (1 / 156) وقبر، سيبويه، الكتاب (1 / 121)، وبلا نسبة في: ابن مالك، محمد، شرح الكافية الشافية (2 / 547).



ويقول أبو حيان مستشهداً على كلام ابن مالك: ومنه قوله عليه السلام<sup>(51)</sup>: (الزعيم غارم)، وبهذا المعنى قال الشاعر<sup>(52)</sup>:

تقولُ هلكنَا إنْ هلكتْ وإنمَّا على الله أرزاقُ العباد كما زعم<sup>(23/6)</sup>.

**التوضيح والتحليل:** (زعم) من أخوات كان الناقصة، بشرط ألا تكون لكفالة ولا رياسة، ولكنها وردت في الحديث بمعنى الرياسة، فخرجت عن بابها. وأكد ذلك ابن هشام<sup>(53)</sup>، كما أكد العيني<sup>(54)</sup>.

## 2- (ليس) تأتي بمعنى (إلا)، للاستثناء:

يقول ابن مالك: "ويستثنى بـ (ليس ولا يكون) فينصبان المستثنى خبراً". (306/2)

وأورد أبو حيان شاهداً على ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يخرج من الخلاء يقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه عن القرآن شيء، ليس الجنابة"<sup>(55)</sup>.

ويقول أبو حيان: "مثال ذلك: قام القوم ليس زيداً... ومن وقوع (ليس) استثناء قول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي<sup>(56)</sup>

يريد: ليسني"، ثم ذكر الحديث الوارد أعلاه. (330/8)

**التوضيح والتحليل:** استشهد أبو حيان بالحديث والشعر على أن ليس تأتي بمعنى (إلا)، للاستثناء، ف (ليس الجنابة)

بمعنى: إلا الجنابة، وتعرب خبر ليس. وهذا يشبه قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "لَيْسَ مِنْ أَصْحَابِي أَحَدٌ إِلَّا وَلَوْ شِئْتُ لَأَخَذْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ"، حيث كانت سببا في تعلم سيبويه النحو، يقول ابن هشام<sup>(57)</sup>: وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَانَتْ سَبَبَ قِرَاءَةِ سَيْبَوِيهِ النَّحْوِ".

## 3- جواز التذكير والتأنيث؛ إذا أردت بالعدد المعدود (يعني إذا حذف المعدود):

احتج أبو حيان على ذلك بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "من صام رمضان، ثم أتبعه بست من شوال"<sup>(58)</sup>، يقول أبو حيان: "وإن أردت بالعدد المعدود؛ فإما أن تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره، فإن لم تذكره؛ فالفصيح أن يكون بالتاء لمنكر، وبحذفها لمؤنث، فتقول: صمت خمسة، تريد: خمسة أيام، وسرت خمسا، تريد: خمس ليال. ويجوز ان تحذف تاء التأنيث، حكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر خمسا، وحكى الفراء: أفرطنا خمسا، وصمنا خمسا، وصمنا عشرة من رمضان... وعلى ذلك أنشدوا قول الشاعر:

وَالْأَفْئِدَةُ مِثْلُ مَا سَارَ رَاكِبٌ تَيْمَمَ خَمْسًا لَيْسَ فِي سَيْرِهِ أُمَّ<sup>(59)</sup>

<sup>(51)</sup> ابن ماجه، محمد، سنن ابن ماجه (3/ 482)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (6/ 23).

<sup>(52)</sup> البيت بلا نسبة في: القيسي، علي، إيضاح شواهد الإيضاح (1/ 157)، وابن الحداد، سعيد، كتاب الأفعال (3/ 452).

<sup>(53)</sup> الأنصاري، ابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص: 388).

<sup>(54)</sup> العيني، بدر الدين، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (2/ 844).

<sup>(55)</sup> النسائي، أحمد، سنن النسائي (1/ 144)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 330؛ 331).

<sup>(56)</sup> البيهقي، أبو داود، سنن أبي داود (4/ 98)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 299).  
<sup>(57)</sup> البيت بلا نسبة في: الأشموني، علي، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 101)، والصبان، محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 180).

<sup>(58)</sup> الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 387).

<sup>(59)</sup> النجاشي، أبو داود، سنن أبي داود (4/ 98)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 299).

<sup>(60)</sup> البيت بلا نسبة في: الصنعاني، جمال الدين، البرود الضافية والعقود الصافية (ص: 1208).

قالوا: يريد: خمسة أيام، وفي الحديث: "من صام رمضان، ثم أتبعه بست من شوال"، المعنى: بستة أيام". (299/9).  
**التوضيح والتحليل:** الأصل أن يخالف العدد المعدود، فيقول: بستة من شوال، لأن النهار مذكر، لكن أبا حيان استشهد بالحديث وبالشعر على أنه يجوز الوجهان؛ لأنك أردت بالعدد المعدود، وحذفت المعدود، فيجوز أن تقول: بست من شوال، أو بستة من شوال. ويؤكد أبو حيان هذا الحكم بتأكيده على صحة الحديث، يقول أبو حيان<sup>(60)</sup>: "وتضافر النقل في الحديث (ثم أتبعه بست من شوال) بحذف التاء؛ مما يستنتج منه أن أبا حيان لا يعارض الاستدلال بالحديث دائما، بل أحيانا. ويعضد الحكم بجواز الوجهين ابن فرحون<sup>(61)</sup>.

#### 4- النصب على الاختصاص:

استدل أبو حيان على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "تَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ"<sup>(62)</sup>.  
يقول ابن مالك متحدئا عن الاختصاص: "إذا قصد المتكلم بعد ضمير يخصه أو يشارك فيه تأكيد الاختصاص؛ أولاه (أيًا)، يعطيها ما لها في النداء إلا حرفه، ويقوم مقامها منصوبا اسم دال على مفهوم الضمير، معرف بالألف واللام أو الإضافة...". (434/3)

ويقول أبو حيان: "مثال المعرف بالألف واللام: (نحن العرب أقرى الناس للضيف)". (83/14)  
ثم ينقل كلاما لأبي عمرو البصري ونصه: "العرب تنصب في الاختصاص أربعة أسماء، ولا ينصبون غيرها: بني فلان، وأهل، وآل، ومعشر". (83/14)

ثم يسوق شواهد شعرية، ثم يستشهد بالحديث الوارد أعلاه. (83/14)

**التوضيح والتحليل:** استشهد أبو حيان على نصب (معاشر) الواردة في الحديث على الاختصاص، وكذلك كلمة (بني) الواردة بببيت الشعر. ووافق العكبري أبا حيان في ذلك<sup>(63)</sup>، وكذلك وافقه ابن الناظم<sup>(64)</sup>، كما وافقهم ابن هشام<sup>(65)</sup>، واستدل بالحديث نفسه، ولا يعلم الباحث خلافا في هذه المسألة.

ومن خلال الأحاديث السابقة وغيرها؛ التي استشهد بها أبو حيان؛ يمكن القول بأنه استشهد بالحديث على القاعدة إذا لم يوجد شاهد غيره، وأحيانا يستشهد بالحديث وشواهد أخرى، وهذا مؤشر على أن أبا حيان استشهد بالحديث من ناحية عملية.

#### رابعا: مخالفات أبي حيان لابن مالك:

تتمثل مخالفة أبي حيان لابن مالك في صورتين، إحداهما: جواز النقل بالمعنى، واحتمالية التحريف، والثانية: معارضة الشاهد أو التأويل الصادر من ابن مالك، وإليك تفصيل ذلك:

أ- مخالفة أبي حيان لابن مالك في الاستشهاد بالحديث؛ لجواز النقل بالمعنى؛ واحتمالية التحريف:

#### 1- مجيء ضمير الغائب بدل ضمير الغائبة:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: "خير النساء صوالح نساء قريش، أحناه على ولد"<sup>(66)</sup>، والأصل أن يقول أحناها على ولد، إلا أنه عبر بالمفرد المذكر (أحناه)، وذلك جائز عند ابن مالك، يقول: "ويأتي ضمير الغائبين

<sup>(60)</sup> الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب (2/ 750).

<sup>(61)</sup> ابن فرحون، بدر الدين، العدة في إعراب العمدة (2/ 555).

<sup>(62)</sup> حبيب، الربيع، مسند الربيع بن حبيب (ص: 261)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (84/1).

<sup>(63)</sup> العكبري، أبو البقاء، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: 150؛ 151).

<sup>(64)</sup> ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 431).

<sup>(65)</sup> الأنصاري، ابن هشام، شرح شذور الذهب (ص: 282).

<sup>(66)</sup> ابن مالك، محمد، شرح التسهيل (1/ 129)، والتذييل والتكميل، الأندلسي، أبو حيان، (2/ 154)، ولم أعره عليه في كتب الحديث.

كضمير الغائبة كثيرا لتأويلهم بجماعة... ويُعاملُ بذلك ضميرُ الاثنين، وضميرُ الإناث بعد أفعل التفضيل كثيرا". (127/1)، ثم يشرح الجملة الأولى من النص السابق بقوله: "إتيان ضمير الغائبين كضمير الغائبة كقوله تعالى: "وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ" (67). (127/1)

ثم يضرب مثالا على ضمير الإناث فيقول: ومثال ذلك في ضمير الإناث: "خيرُ النساءِ صَوَالِحُ نساءِ قريش، أخناه على ولد في صِغَرِهِ، وأزَعاه على زوجٍ في ذات يده"، كأنه قال -صلى الله عليه وسلم: أحنى هذا الضرب، أو أحنى مَنْ ذكرت. فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير". (129/1)

ويقول أبو حيان معلقا على كلام ابن مالك السابق " فهذا بعد أفعل التفضيل وهو كثير" بقوله: "وأين كثرة هذا، وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر؟ مع أنه يحتمل أن لا يكون لفظ الرسول عليه السلام، إذ جوزوا النقل بالمعنى، ويحتمل أن يكون من تحريف الأعاجم الرواة". (154/2)

**التوضيح والتحليل:** الكلام السابق يعني أن سبب معارضة أبي حيان للاستشهاد بالحديث هو: جواز النقل بالمعنى، واحتمالية التحريف، ووضح الباحث الموقف من هاتين المسألتين في مقدمة هذه الدراسة، كما أن أبا حيان يستتكر على ابن مالك ادعاء الكثرة، في حين أن ابن مالك لم يأت إلا بحديث واحد فقط. وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك في الاحتجاج بالحديث، وفي توجيه الحديث (68)، لكنه لم يذكر شواهد إضافية تعزز الكثرة التي قال عنها ابن مالك، وكذلك فعل الدماميني (69). ويميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه لا يوجد كثرة كاثرة تمكن من بناء قاعدة نحوية عليها، ولو جعل النحاة قاعدة لكل فرع؛ لاختلطت الأصول بالفروع؛ ولفسد علم النحو.

## 2- المختار في مواضع جواز الاتصال والانفصال بالنسبة للضمير:

اختار ابن مالك الاتصال، واستشهد بحديثين، أولهما: قول النبي -صلى الله عليه وسلم لعائشة: "إياك أن تكونيها يا حميراء" (70)، والثاني: قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعمر في ابن صيادٍ "إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله" (71).

وفي هذين الحديثين يخالف أبو حيان ابن مالك في قضية اتصال الضمير ب (كان)، وفي مسألة الاحتجاج بالحديث، وهذا تفصيل ذلك:

يقول ابن مالك: "ويُختارُ اتصال نحو: "هاء" أعطيتك... وكهاء أعطيتك هاء نحو: كُنْتَهُ". (152/1)

ويقول أبو حيان: "وترجيحه للاتصال وما ادعاه من أن الاتصال في "كان" هو المختار مخالفاً لما نقل سيبويه عن العرب، والعجب له أنه يأخذ من كلام سيبويه ما يدل على الاتصال، ويجعله دليلاً على اختيار الاتصال، ويترك النصوص التي أخبر فيها سيبويه عن العرب بأن الانفصال هو المختار، وأن الاتصال لا يكادون يقولونه، إلا أن بعضهم أخبره بأن بعض العرب نطق به متصلاً. قال سيبويه بعد أن ذكر أن الانفصال في: ضربي إياك، وكان إياه، وليس إياه، هو المستحكم، وأن الاتصال ليس بمستحكم" (241/2؛ 242).

ويضيف أبو حيان: "وأعجب لهذا المصنف كيف ادعى أن الاتصال ثابتٌ في النثر والنظم، وأن الانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في نظم، وهذه مكابرةٌ عظيمة، سيبويه يقول: كلام العرب الانفصال، وأما الاتصال فقليلٌ، حتى إنه لم يسمعه

(67) سورة المرسلات آية (11).

(68) ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 470).

(69) الدماميني، محمد، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (2/ 41).

(70) الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2/ 240)، ولم أعر عليه في كتب الحديث.

(71) البخاري، محمد، صحيح البخاري (2/ 94)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2/ 240).

منهم، إنما بلغه شيء من ذلك عن بعضهم. وهذا المصنف يقول لم يثبت إلا في نظم، ثم أخذ يستدل بوجود ذلك في النثر بإخبار سيبويه أن ذلك بلغه عن بعضهم، بعد أن ذكر سيبويه أن كلام العرب على الانفصال. ومعذور المصنف في ذلك، فإنه قليل الإلمام بكتاب سيبويه، وكأنه يلتزم منه شيئاً ببادي النظر، فيستدل به من غير تتبع لما قبله ولما بعده، وكما شيء فاته من علم سيبويه؛ لقلة إلمامه به". (242/2؛ 243)

ثم يبين أبو حيان أنه يرفض الاحتجاج بالحديث فيقول: وأما استدلاله بما ورد في الحديث؛ فقد تكلمنا معه في هذه المسألة في كتاب التكميل، وأطنا الكلام فيها، وبيننا العلة التي من أجلها لم يستدل النحاة على تقرير الأحكام النحوية بما ورد في الحديث". (244/2)

**التوضيح والتحليل:** يرفض أبو حيان تقرير ابن مالك أن المختار في (كنته أو تكوينه أو يكنه) هو الاتصال، ويبين أن المصنف يستشهد بكلام سيبويه، وكلام سيبويه مخالف لما يقول المصنف، ويتهم ابن مالك بأنه لم يفهم كلام سيبويه، ويقر أن الانفصال هو المختار، كما يرفض الاستدلال بالحديث. غير أن ناظر الجيش انتصر لابن مالك، فقال<sup>(72)</sup>: "وقد تكلم الشيخ<sup>(73)</sup> هنا في جانب المصنف بكلام غير مناسب، وجعله مكابرا ومكاذبا لسيبويه، واعتذر عنه بأنه قليل الإلمام بكتاب سيبويه، وأنه يلح شيئاً منه ببادي النظر، فيستدل به من غير تتبع لما قبله ولما بعده. وكما شيء فاته من علم سيبويه؛ لقلة إلمامه به، ولم يرد على المصنف بشيء غير أنه قال: إن سيبويه يقول: إن كلام العرب على الانفصال، وإن الاتصال قليل. والمصنف لم يجهل أن سيبويه قال ذلك، ولو جهله لم يصرح في الشرح بخلافه؛ حيث قال: "خلافاً لسيبويه ومن تبعه"، ولكن هذه عادة الشيخ مع المصنف". وقد أورد الأشموني رأي ابن مالك، ولم يعترض عليه<sup>(74)</sup>. ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ ذلك لأن ابن مالك يحتج بالسماع المنسوب للرسول -صلى الله عليه وسلم، في حين أبي حيان يحتج بقول سيبويه، وقول الرسول مقدم على غيره، ولربما لم يبلغ هذا السماع لسيبويه.

### 3- هل يجوز أن يقال: أحد عشر مئة وأخواتها؟

أورد ابن مالك حديثين مستدلاً بهما على جواز ذلك، أولهما: قال جابر-رضي الله عنه: "كنا خمس عشرة مئة"<sup>(75)</sup>. وثانيهما: حديث البراء-رضي الله عنه: "كنا يوم الحديبية أربع عشرة مئة"<sup>(76)</sup>.

ورد الحديثان في باب العدد، يقول ابن مالك: "ولم يميز بالمائة إلا ثلاث وإحدى عشرة وأخواتها". (407/2)

ثم يقول في الشرح: "فنبهت بذلك على أنه يقال إحدى عشرة مئة، واثننا عشرة مئة إلى تسع عشرة مئة، ولا يقال عشر مئة، ولا عشرون مئة، استعناء بالألف والألفين. ومن تمييز المركب بمئة قول جابر -رضي الله عنه: "كنا خمس عشرة مئة" يعني أهل الحديبية. وفي حديث البراء رضي الله عنه: "كنا يوم الحديبية أربع عشرة مئة". (408/2)

يقول أبو حيان: "وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإن عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النحوية بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك، وأمنا الكلام في (كتاب التكميل)، وبيننا علة كون علماء العربية الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء، والخليل ابن أحمد، ويونس ابن حبيب، وسيبويه، والأخفش والجرمي والمازني والمبرد والكسائي والفراء وهشام والأحمر وتعلب وغيرهم -رحمهم الله- وجاء هذا الرجل متأخراً في أواخر القرن سبعمائة،

<sup>(72)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 535؛ 536).

<sup>(73)</sup> يقصد بالشيخ أبا حيان.

<sup>(74)</sup> الأشموني، علي، شرح الأشموني لألفية ابن مالك (1/ 95).

<sup>(75)</sup> الأندلسي، أبو حيان، التنزيل والتكميل (9/ 341).

<sup>(76)</sup> الأندلسي، أبو حيان، التنزيل والتكميل (9/ 341).

فزع أنه يستدرك علي المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل ما أتى به أولها". (342/9)

ويضيف مؤكداً: "وأما ما ذكره المصنف من أنه يميز المركب بمئة، فنقول: إحدى عشرة مئة، واثنان عشرة مئة، إلى تسع عشرة مئة، فإنه يحتاج في ذلك إلى صحة نقل أن ذلك مسموع من كلام العرب، بل المعروف في ذلك أن يقال: ألف ومئة، ألف ومئتان، ألف وثلاثمئة، إلى ألف وتسعمئة". (9/341)

**التوضيح والتحليل:** يرى أبو حيان أنه لا يصح استشهاد ابن مالك بمثل هذين الحديثين، ويرى أن مثل هذه الأحاديث لا يجوز الاحتجاج بها؛ لجواز أن يكون ذلك من لحن الرواة الأعاجم.

ووافق ابن عقيل أبا حيان<sup>(77)</sup>، وكذلك المرادي في شرحه للتسهيل<sup>(78)</sup>، غير أن ناظر الجيش نقل رأي ابن مالك ولم يخالفه<sup>(79)</sup>. ومما سبق يميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأن الألف سدت عن المئة، فالأصل أن يقال: ألف وأربعمئة.

#### 4- هل لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" يحتج بها؟

قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"<sup>(80)</sup>.

ورد الحديث في باب: الأفعال الخمسة، يقول ابن مالك: "وتتوب النون عن الضمة في فعل اتصل به ألف اثنان، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة، مكسورة بعد الألف غالباً، مفتوحة بعد أختيها". (150/1)

ويقول في الشرح: يتناول قولنا "ألف اثنان أو واو جمع" كونهما ضميرين نحو: أنتما تذهبان، وأنتم تذهبون. وكونهما علامتي تنبية الفاعل وجمعه كقوله -صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" فالنون الواقعة بعد الألف بحاليها، وبعد الواو بحاليها نائبة عن الضمة الإعرابية، وكذلك النون المتصلة بياء المخاطبة نحو: أنت تغلين". (150/1)

يقول أبو حيان: "ومثل المصنف في الشرح علامة الجمع بقوله: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، وورد ذلك في كتبه، فيقول: **على لغة "يتعاقبون فيكم"**، وهي اللغة التي يسميها النحاة لغة "أكلوني البراغيث"، وما مثل به ليس على ما زعم؛ لأن الحديث رواه مطولاً مجوداً البزار في مسنده، فقال فيه: "إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" وفي آخره: "وتركناهم وهم يصلون" فاعفر لهم اللهم يوم الدين". فالواو في (يتعاقبون) ضمير يعود على الملائكة، وارتفع (ملائكة) على أنه بدل من الواو. واختصر الحديث مالك، وأصله هذا الحديث المطول المجود". (188/1؛ 189)

ويضيف أبو حيان: "ودل على خلاف ما يذهب المصنف إليه في قوله (يتعاقبون فيكم ملائكة) من أنه على لغة: أكلوني البراغيث، حتى قال: "وقد تكلم بها النبي -عليه السلام- فقال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)". وعلى ما رواه البزار لا يكون النبي تكلم بها؛ لأن قبله: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار". (209/6)

وحول هذا الحديث يتساءل د. محمد حمادي فيقول<sup>(81)</sup>: أي المرجعين أصح، الصحيحان أم البزار؟ وأي اختصار هذا الذي يزعمونه قد أوقع في هذا الحديث؟ ... وكيف اتفق الصحيحان على إيراده مختصراً بالصيغة الموحدة، ولماذا جاء هذا التطويل وفق قواعد النحاة، والاختصار خلافاً؟

**التوضيح والتحليل:** يرفض أبو حيان الاستشهاد بالحديث؛ لاحتمال وقوع اللحن، ولا سيما أن للحديث أكثر من رواية.

<sup>(77)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد (2/89).

<sup>(78)</sup> المرادي، بدر الدين، شرح التسهيل (604).

<sup>(79)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/2444).

<sup>(80)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (9/126).

<sup>(81)</sup> حمادي، محمد، الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية (425،426).

ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الحديث ورد بالصحيحين، ويتساءل الباحث: كيف قبل النحاة -ومنهم أبو حيان- الاستشهاد بقول العرب: "أكلوني البراغيث"، ولم يقبل أبو حيان الاستشهاد بهذا الحديث؟ كما يمكن للباحث أن يستشف من هذا الحديث أن أبا حيان عارض الاستشهاد بهذا الحديث لتعدد رواياته، وهذا يدل على أنه لا يرفض الاحتجاج بالحديث بشكل مطلق، بل يرفض الاستشهاد بالأحاديث التي فيها شبهة اللحن، ولا سيما أنه استشهد بأحاديث كثيرة في أكثر من موضع، كما مر بهذا البحث. كما يرى الباحث أن هذه اللغة شاذة؛ لئلا يجتمع فاعلان لفعل واحد.

**5- حكم المستثنى المتصل في الكلام التام المنفي:**

أورد ابن مالك حديثاً ظاهره أنه تام موجب، ويجب فيه النصب، ثم وجهه توجيهها يثبت صحة رواية الحديث بالرفع، وأن الكلام في الحديث تام منفي، يقول ابن مالك: "وأشرت بالمشتمل عليه نهي أو معناه إلى قول عائشة -رضي الله عنها: "نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- عن قتل جنان البيوت إلا الأبتري وذو الطفيتين"<sup>(82)</sup> فإنه محمول على تقدير لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتري". (280/2)

يقول أبو حيان: "وخرج هذا الأثر على أن التقدير: لا يقتل جنان البيوت إلا الأبتري، فالرفع على البديل من تقدير المرفوع الذي هو معمول لقوله: (لا يقتل) الذي هو معنى نهي.

ويمكن أن يكون الرفع من تحريف الرواة؛ لأنه لا وجه له؛ لأن ما قبله موجب. وإن صحت الرواية بالرفع فله تخريج غير الذي ذكره المصنف، وهو أن يرتفع صفة على الموضع؛ لأن "جنان البيوت" - وإن كان مجروراً - هو مرفوع الموضع...". (202/8)

**التوضيح والتحليل:** يستتكر أبو حيان ورود (الأبتري) مرفوعة، وفي حال صحة الحديث، فإنه يعتمد تأويل ابن مالك، ويضيف له تأويلاً آخر. وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك في هذا التأويل<sup>(83)</sup>، وكذلك وافقه ابن عقيل<sup>(84)</sup>، وجمع بين التأويلين العكبري<sup>(85)</sup>، ولم يشكك أحد منهم في صحة الرواية. وبناء على ما سبق: فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك، فلا داعي للتشكيك في صحة الحديث، ما دام بالإمكان تخريجه على وجه من وجوه العربية.

#### 6- جواز توسط الحال:

يقول ابن مالك: "جاز توسط الحال عند الأخفش صريحة كانت الحال نحو: زيد متكئاً في الدار... ويضعف القياس على الصريحة؛ لضعف العامل وظهور العمل. ومن شواهد إجازته... وقول ابن عباس<sup>(86)</sup> -رضي الله عنه: نزلت هذه الآية ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- متوارياً بمكة". (346/2)

يقول أبو حيان: "وحجة الأخفش السماع، فمن ذلك... وقول ابن عباس: نزلت هذه الآية ورسول الله متوارياً بمكة، ذكره المصنف في الشرح مستدلاً به لمذهب الأخفش على عادته في الاستدلال بالمأثور في الحديث على إثبات القواعد الكلية النحوية". (118/9)

**التوضيح والتحليل:** الأصل أن يقول: نزلت هذه الآية ورسول الله بمكة متوارياً، ويتساءل الباحث: لماذا رفض أبو حيان الرواية؟ والرواية في صحيح البخاري؟ ووافق ناظر الجيش ابن مالك، وذكر شواهد أخرى<sup>(87)</sup>، وكذلك العكبري<sup>(88)</sup>.

<sup>(82)</sup> الطيالسي، أبو داود، مسند أبو داود (3/ 129)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 280)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (8/ 201).

<sup>(83)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2137).

<sup>(84)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 558).

<sup>(85)</sup> العكبري، أبو النقاء، إعراب ما يشكك من ألفاظ الحديث (ص: 199).

<sup>(86)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (9/ 158)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 346)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (9/ 118).

<sup>(87)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2303).

وعليه: فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لأن الرواية صحيحة، وورد مثل هذا التركيب في القرآن: والسماوات مطوياتٍ بيمينه<sup>(89)</sup>، في قراءة بعض السلف<sup>(90)</sup>.

#### 7- النصب على المفعول معه:

عن عائشة رضي الله عنها - قالت: "كان النبي -صلى الله عليه وسلم- ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف"<sup>(91)</sup>. ورد الحديث في باب المفعول معه، يقول ابن مالك: "كأنها قالت: وكنت وإياه في لحاف، ويجوز عندي أن يكون (إياه) في موضع رفع عطفًا على (أنا)، على سبيل النياحة عن ضمير الرفع، كما ناب عن ضمير الجر فيما حكى الفراء من قول العرب: مررت بإيائك، إلا أنّ حمل "أنا وإياه في لحاف" على باب المفعول معه أولى؛ لأنه قد روى في حديث آخر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "أبشروا، فوالله لأنا وكثرة الشيء أخوف عليكم من قلته" بنصب وكثرة<sup>(92)</sup>. (346/2)

يقول أبو حيان: "وينبغي ألا تبنى على مثل هذه الآثار قاعدة نحو؛ لجواز النقل بالمعنى، فلا يتعين أنه لفظ عائشة، ولا لفظ الرسول؛ ولكون الرواة قد يلحنون". (129/8)

**التوضيح والتحليل:** الأصل أن يقول: وأنا وهو في لحاف واحد، فيعطف الضمير المرفوع على مثله، ولكن الحديث جاء على غير هذه الصياغة، فخرجه ابن مالك على ما سبق، وتأويل ابن مالك مقبول، فلم يرفضه؟ وقد قيل هذا التأويل أبو سعيد الدمشقي<sup>(92)</sup>، وكذلك وافق ابن عقيل ابن مالك على هذا التأويل<sup>(93)</sup>؛ وبهذا يميل الباحث لرأي ابن مالك.

#### 8- تمييز عشرين وبابه لا يجمع:

يقول ابن مالك في باب العدد: "ولا يجمع ميم عشرين وبابه في غير هذا النوع. فإن وقع موقع تمييز شيء منها جمع؛ فهو حال أو تابع، كبني مخاض في قول ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(94)</sup>: "قضى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في دية الخطأ عشرين بنت مخاض، وعشرين بني مخاض، وعشرين ابنة لبون، وعشرين حقة، وعشرين جدعة". فبني مخاض نعت أو حال". (393/2)

يقول أبو حيان: "ويعنى أنه نعت لعشرين أو حال منها، ويكون التمييز محذوفًا، أي: وعشرين جملا بني مخاض، وهذا إذا صح أن بني مخاض من كلام ابن مسعود، وكثيرا ما يقع اللحن في الحديث؛ لأن كثيرا من رواه يكونون لحانين وعجما". (274/9)

**التوضيح والتحليل:** وافق العكبري ابن مالك<sup>(95)</sup>، وكذلك وافقه ناظر الجيش<sup>(96)</sup>. ويلاحظ مما سبق أن أبا حيان لا يخالف ابن مالك في التوجيه، ولكنه يفترض اللحن في الرواية. ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الأصل اعتبار صحة الرواية؛ إذا وافقت وجهها من وجوه العربية، ولو بالتأويل.

#### 9- حذف حرف الجر وبقاء عمله:

<sup>(88)</sup> العكبري، أبو البقاء، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: 164).

<sup>(89)</sup> سورة الزمر آية (65).

<sup>(90)</sup> شرح التسهيل (2/ 346).

<sup>(91)</sup> ابن أبي شيبة، أبو بكر، مصنف ابن أبي شيبة (6/ 389)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 259)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 129).

<sup>(92)</sup> العلاتي، صلاح الدين، الفصول المفيدة في الواو المزيدة (ص: 205).

<sup>(93)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد (1/ 543).

<sup>(94)</sup> الترمذي، محمد، سنن الترمذي (3/ 62)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 393)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 274).

<sup>(95)</sup> العكبري، أبو البقاء، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: 129).

<sup>(96)</sup> ناظر الجيش، محمد، تهديد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2403).

أورد ابن مالك حديثين شاهدين على ذلك، وهما: قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته وسوقه خمس وعشرين ضعفا"<sup>(97)</sup>.  
وقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "خَيْرُ الْخَيْلِ الْأَدْهَمُ، الْأَقْرَحُ، الْأَزْنَمُ، الْمُحَجَّلُ ثَلَاثًا"<sup>(98)</sup>.  
يقول ابن مالك: "على أن يكون المراد: المحجل في ثلاث. والأجود أن يكون أصله المحجل محجل ثلاث، فحذف البديل وبقي مجروره". (193/3)

ويقول أبو حيان بعد أن أورد الحديثين السابقين كليهما: "وهذا على عادته بإثبات القواعد النحوية بما روته رواة الحديث، وقد تكلمنا معه في هذه المسألة". (323/11)

**التوضيح والتحليل:** رأي ابن مالك عكس ما قال أبو حيان، فهو يجيز الجر بعد حذف الجار، حيث وردت كلمة خمس وعشرين درجة، وكلمة (ثلاث) بالجر بحرف جر محذوف، وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك<sup>(99)</sup>، إلا أن العكبري قد رفض رواية الجر<sup>(100)</sup>. ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن الأصل اعتقاد صحة الحديث، ولا سيما أنه يوافق وجهها من وجوه العربية. لكن الباحث يميل -أيضا- إلى عدم جعل ذلك قاعدة مضطربة؛ لأنه لا جر إلا بجار.

#### 10- الوجه المختار في المضاف إلى المثني:

يقول ابن مالك: "ويُختار في المضافين لفظا أو معنى إلى مُتَصَمِّنَيْهِمَا لفظُ الإفراد على لفظ التثنية". (105/1)  
ثم يستشهد بما ورد في وصف وضوء النبي -صلى الله عليه وسلم: "وَمَسَحَ أذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا"<sup>(101)</sup>. فكلمة أذنيه مثني، وأضيف إليها مفرد، وهو كلمتا: ظاهرهما وباطنهما، والإفراد هو المختار عند ابن مالك. يقول ابن مالك: "وكان الإفراد أولى من التثنية؛ لأنه أخف منها، والمراد به حاصل ... وجاء لفظ الإفراد أيضا في الكلام الفصيح دون ضرورة، ومنه الحديث في وصف وضوء النبي صلى الله عليه وسلم "ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما" ولم يجئ لفظ التثنية إلا في شعر". (107؛ 106/1)  
يقول أبو حيان: "وهذا الذي ذهب إليه المصنف من أن الإفراد أولى من التثنية في هذه المسألة، هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا... وأما الإفراد فقال شيخنا أبو الحسن بن الضائع: "فأما لفظ المفرد فلم يأت إلا في ضرورة أو نادر كلام". (69/2)  
ثم يضيف: "وأما دعوى المصنف أن لفظ الإفراد جاء في الكلام الفصيح واستدلاله بما ورد من قوله: "ظاهرهما وباطنهما" فله طريقة في الاستدلال بما ورد في الحديث، وقد تكلمنا معه في هذا الاستدلال". (73/2)  
**التوضيح والتحليل:** قال الراوي في الحديث: ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بالإفراد، ولم يقل: ظاهرهما وباطنهما، ويرى ابن مالك أن الإفراد أولى استنادا للحديث. وقد وافق ناظر الجيش ابن مالك، فقال<sup>(102)</sup>: "والظاهر ما اختاره المصنف من تقديم الإفراد على التثنية".

#### 11- (سوى) ظرف جامد أم اسم متصرف؟

يرى ابن مالك بأنها اسم معرب يتأثر بالعوامل، يقول ابن مالك: "وقولي" وتساويها مطلقا (سوى) أردت بذلك أن (سوى) يستثنى به كما يستثنى بغير". (314/2)

<sup>(97)</sup> النجستاني، أبو داود، سنن أبي داود (1/ 153)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 193)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (11/ 323).

<sup>(98)</sup> مسند أحمد (5/ 300)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 193)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (11/ 323).

<sup>(99)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 3063).

<sup>(100)</sup> العكبري، أبو البقاء، إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص: 122).

<sup>(101)</sup> ابن سلام، القاسم، الطهور (ص: 357).

<sup>(102)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 409).



ويفسر ابن مالك العبارة السابقة بقوله: "وتساويها أيضا في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعةً وناصبَةً وخافضةً في نثر ونظم كقول النبي -صلى الله عليه وسلم<sup>(103)</sup>: "دعوتُ ربي ألا يُسلطَ على أمّتي عدوًا من سوى أنفسهم"، وقوله<sup>(104)</sup>: "ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود، وكالشعرة السوداء في جلد الثور الأبيض". (315/2؛ 314/2)

ويخالف ابن مالك سيبويه فيقول: "وجعل سيبويه سوى ظرفا غير متصرف". (315/2)  
يقول أبو حيان: "وإنما كثر الشواهد على زعمه؛ لأنه ذهب مذهبا قل أن يتبع عليه؛ لأن مستقري اللغة وعلم النحو لا يكاد أحد منهم يذهب إلى مقالته، وهي عندهم منصوبة على الظرف، ولا حجة فيما كثر به من الشواهد؛ لأنها كلها جاءت في الشعر، وهو محل ضرورة، ولم يجئ شيء منه في الكلام. وأما ما جاء في الحديث فقد تكلمنا معه في ذلك، وبيننا أن النحاة لم يستدلوا بما ورد في الحديث على إثبات القواعد النحوية، وبيننا العلة في ذلك". (358/8)

**التوضيح والتحليل:** يفهم من كلام ابن مالك أنه يرى أن سوى اسم معرب يتأثر بالعوامل كحروف الجر وغيرها، ويكون اسما مجرورا كما ورد في الحديثين أعلاه، حيث وردت (من) قبل (سوى)، وكذلك في قوله عليه السلام: "في سواكم" الوارد بالحديث. وقد وافقه ابن الناظم، فقال<sup>(105)</sup>: "وتقبل أثر العوامل المفرغة". ثم يشير إلى رأي سيبويه، فيقول<sup>(106)</sup>: "ولا شك أن (سوى) تستعمل ظرفًا على المجاز، فيقال: رأيت الذي سواك، كما يقال: رأيت الذي مكانك، ولكن هذا الاستعمال لا يلزمها، بل تفارقه، وتستعمل استعمال (غير)، كما أنبأت عنه الشواهد المذكورة". وأشار ابن فرحون إلى الخلاف السابق ولم يفاضل بينهما<sup>(107)</sup>. ويميل الباحث لرأي ابن مالك؛ لأن (سوى) تتأثر بالعوامل، وهذا لا ينفي أن تقع (سوى) ظرفا جامدا أحيانا.

## 12- حذف (يا) النداء مع اسم الجنس:

يقول ابن مالك: "ومن شواهد الحذف مع اسم الجنس المبني للنداء قول النبي -صلى الله عليه وسلم<sup>(108)</sup>: "اشتدي أزمة تنفرجي"، وقوله -صلى الله عليه وسلم- مترحما على موسى -عليه السلام<sup>(109)</sup>: "ثوبي حجر، ثوبي حجر" أراد: يا أزمة، ويا حجر، وكلامه أفصح الكلام". (387 / 3)

يقول أبو حيان: "وصدق؛ إذا ثبت كونه لفظ رسول الله -صلى الله عليه وسلم". (232/13)

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديثين عند ابن مالك أن حرف النداء محذوف؛ كون المنادى اسم جنس، وشكك أبو حيان في صحة الحديثين، مع أن الثاني منهما مروى في الصحيحين. ولم يشكك أبو حيان في صحة هذين الحديثين في الارتشاف، بل عد ذلك شذوذاً وفقاً للبصريين<sup>(110)</sup>. ويشير ابن الملقن لرأي ابن مالك، وأنه موافق للكوفيين، ويذكر رأي البصريين، دون أن ينتصر لأحدهما، أو يعترض على الاستشهاد بالحديث<sup>(111)</sup>. ويميل الباحث لرأي ابن مالك في الاستشهاد بالحديث؛ لأن الحديث صحيح.

## ب- الخلاف في الاستشهاد:

<sup>(103)</sup> النيسابوري، مسلم، صحيح مسلم (4/ 2215)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 314)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 354).

<sup>(104)</sup> النيسابوري، مسلم، صحيح مسلم (1/ 201)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 314)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 354).

<sup>(105)</sup> ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 222).

<sup>(106)</sup> ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 224).

<sup>(107)</sup> ابن فرحون، بدر الدين، العدة في إعراب العمدة (2/ 219).

<sup>(108)</sup> القضاعي، محمد، مسند الشهاب القضاعي (1/ 436).

<sup>(109)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (4/ 156)، والنيسابوري، مسلم، صحيح مسلم (1/ 267).

<sup>(110)</sup> الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب (4/ 2180).

<sup>(111)</sup> الهويميل، داود، المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ص: 180).

في هذه النماذج يدور خلاف أبي حيان مع ابن مالك؛ ليس على قضية صحة نسبة الحديث للرسول -صلى الله عليه وسلم- بل على القاعدة المستنبطة من الحديث، وهذا يشي بأنه يحتج بالحديث أحياناً، وإليك تفصيل هذه المسائل:

### 1- وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية، إلا إذا كان كونا مُقَيِّداً لا دليل عليه؛ لم يجز الحذف:

مدار الخلاف بين أبي حيان وابن مالك في هذه المسألة: هل خبر المبتدأ بعد (لولا) يكون كونا مقيداً، ويذكر خبره، أم أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً؟ يقول ابن مالك: "وإنما وجب حذف الخبر بعد لولا الامتناعية؛ لأنه معلوم بمقتضى لولا، إذ هي دالة على الامتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ... ولو أريد كون مُقَيِّد لا دليل عليه؛ لم يجز الحذف، نحو: لولا زيد سالمنا ما سلم، ولولا عمرو عندنا لهلك. ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم<sup>(112)</sup>: لولا قومك حديث عهدهم بکفر؛ لأسست البيت على قواعد إبراهيم... وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين وغفل عنه أكثر الناس". (276/1)

ويقول أبو حيان: "وهذا الذي اختاره غير مختار، بل المختار ما حكاه الجمهور من أن خبر المبتدأ بعد (لولا) يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، لا كوناً مقيداً" (282/3).

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث عند ابن مالك أن الخبر بعد لولا مذكور (وهو الجملة الفعلية لهدمت)؛ لأنه كون مُقَيِّد لا دليل عليه؛ ولهذا لم يجز الحذف، ويرى أبو حيان أن الخبر يجب أن يحذف، وأنه لا يكون إلا كونا عاماً. وهو لم يعترض على الاستشهاد بالحديث وإنما الاعتراض على القاعدة التي استنبطها ابن مالك.

وإلى هذين الرأيين أشار المرادي<sup>(113)</sup>: غير أن المرادي نقل عن ابن أبي الربيع أنه لم ير هذه الرواية من طريق صحيح<sup>(114)</sup>، بمعنى أنه شكك في الرواية.

ووافق ابن هشام ابن مالك<sup>(115)</sup>، وكذلك وافقه يوسف البقاعي في تحقيقه لأوضح المسالك<sup>(116)</sup>.

### 2- إعمال اسم المصدر:

استدل ابن مالك بقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "من قبله الرجل امرأته الوضوء"<sup>(117)</sup>.

يقول ابن مالك: "ومن إعمال اسم المصدر حديث الموطأ "من قبله الرجل امرأته الوضوء". (123/3)

يقول أبو حيان: "وجمهور البصريين لا يرون أن اسم المصدر يعمل، فإن صح (من قبله الرجل امرأته الوضوء) فالنصب في (امرأته) يكون بمضمر، تقديره: يقبل امرأته". (180/6)

**التوضيح والتحليل:** عند ابن مالك: اسم المصدر (قبلة) سد مسد المصدر (تقبيل)، ف (امرأته) منصوب باسم المصدر، إلا أن أبا حيان يخالفه ويرى أن النصب بفعل مقدر، وهو لا يعارض الاستشهاد بالحديث في هذه المسألة. وينقل ابن الناظم كلام ابن مالك في الألفية<sup>(118)</sup>، "ولاسم مصدر عمل"، ثم يشرحه، فيقول<sup>(119)</sup>: "بتتكير (عمل) لقصد التقليل، إشارة إلى أن اسم المصدر قد يعطي حكم المصدر، فيعمل عمل فعله... ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (من قبله الرجل امرأته الوضوء)، وليس ذلك

<sup>(112)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (37/1)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (276/1)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (281/3).

<sup>(113)</sup> المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (487:486/1).

<sup>(114)</sup> المرادي، بدر الدين، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (487/1).

<sup>(115)</sup> الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (217/1).

<sup>(116)</sup> الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (217/1).

<sup>(117)</sup> الدارقطني، علي، سنن الدارقطني (247/1)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (107/2)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (180/6).

<sup>(118)</sup> ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 296).

<sup>(119)</sup> ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 298).

بمطرد في اسم المصدر، ولا فاش فيه". ويذكر ابن عقيل أن عمل اسم المصدر قليل، وليس بمجمع عليه<sup>(120)</sup>. ووافق ناظر الجيش ابن مالك<sup>(121)</sup>.

وخلاصة القول في المسألة: فإن الباحث يميل إلى جواز إعمال اسم المصدر، ولكن بقله، وأن المسألة ليس مجمعا عليها.

### 3- كلمة (إذا) اسم أم ظرف؟

استدل ابن مالك على اسمية (إذا) بقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعائشة -رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي"<sup>(122)</sup>.

يقول ابن مالك: "يدل على اسمية (إذا) أن فيها ما في (إذ) من الدلالة على الزمان دون تعرض لحدث ... ومن وقوعها مفعولا به كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعائشة -رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت علي غضبي". (210/2)

يقول أبو حيان: "استدل على اسمية (إذا) ... بوقوعها مفعولا بها، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم، لعائشة -رضي الله عنها: "إني لأعلم إذا كنت ... ولا دليل في ذلك؛ لأن مفعول علمت محذوف، يدل عليه المعنى، و(إذا) ظرف على بابها، والتقدير: إني لأعلم حالك معي في وقت رضاك، وفي وقت غضبك". (310/7؛ 309/7)

**التوضيح والتحليل:** يرى ابن مالك أن (إذا) اسم، وأنها تقع مفعولا به كما ورد بالحديث، وأبو حيان يرى أنها ظرف على بابها. ولم يعترض أبو حيان على الاستشهاد بالحديث. ويعارض المرادي وقوع (إذا) اسما، فيقول<sup>(123)</sup>: "وذهب ابن جني إلى أن (إذا) قد تخرج عن الظرفية، وتكون مبتدأة، ... وما استدل به محتمل للتأويل".

وكذلك خالف ابن هشام ابن مالك، فقال<sup>(124)</sup>: "وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة: إني لأعلم... والجُمهور على أن (إذا) لا تخرج عن الظرفية". كما أن ناظر الجيش خالف ابن مالك، فقال<sup>(125)</sup>: "أما مفارقتها الظرفية فلم يثبت بقاطع، وما استدل به المصنف محتمل للتأويل، فأما الحديث الشريف وهو: إني لأعلم ... فالمفعول فيه محذوف، والتقدير: إني لأعلم حالك أو شأنك أو أمرك إذا كنت عني راضية". ومما سبق؛ فإن الباحث يميل لرأي أبي حيان والجمهور.

### 4- هل أصل كلمة (تهراق تهريق) ثم بنيت للمجهول؟

عن أم سلمة -رضي الله عنها- أنها قالت: "إن امرأة كانت تهراق الدماء"<sup>(126)</sup>.

ورد الحديث في باب التمييز، يقول ابن مالك: "... أراد تهراق دماؤها، وأسند الفعل إلى ضمير المرأة مبالغة، ثم نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز، وإلغاء الألف واللام. ويجوز أن يكون أراد تهريق، ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا؛ لا لأنه فعل ما لم يسم فاعله، بل على لغة طيء ... إلا أن المشهور من لغة طيء أن يُفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في تهراق عين، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود". (388؛ 387/2)

<sup>(120)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 101).

<sup>(121)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 1579).

<sup>(122)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (7/ 36)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 210)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (7/ 309).

<sup>(123)</sup> المرادي، بدر الدين، الجني الداني في حروف المعاني (ص: 372؛ 373).

<sup>(124)</sup> الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 129).

<sup>(125)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 1941).

<sup>(126)</sup> الطبراني، أبو القاسم، المعجم الكبير (23/ 293)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (2/ 388)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 257).

يقول أبو حيان: "وهذا تخريج في غاية البعد؛ لأن ذلك إنما تفعله طيئ بالياء المتحركة لفظا بالفتح، وتكون لام الكلمة، وهذا ليس كذلك". (257/9)

**التوضيح والتحليل:** يرى ابن مالك أن تهراق أصله تهريق، ثم فتح الراء وقلب الياء ألفا؛ لا لأنه فعل لما لم يسم فاعله، بل على لغة طيئ، إلا أن المشهور من لغة طيئ أن يُفعل هذا بلام الفعل لا بعينه، وحرف العلة في تهراق عين، فمعاملته معاملة اللام على خلاف المعهود.

ويرى أبو حيان أن هذا التخريج في غاية البعد؛ لأن ذلك إنما تفعله طيئ بالياء المتحركة لفظا بالفتح، وتكون لام الكلمة، وهذا ليس كذلك. ويرد ناظر الجيش على أبي حيان، فيقول<sup>(127)</sup>: "أما كون الياء تكون لام الكلمة؛ فقد قاله المصنف، وذكر أن العين عوملت معاملة اللام، وأنه خلاف المعهود". وبناء على ما سبق؛ فإن ابن مالك قدم العذر على هذا التفسير، وقال بأنه غير معهود، فقبل أن يعترض عليه أبو حيان، فقد اعترض ابن مالك على نفسه.

#### 5- حذف اللام المفتوحة الواقعة في جواب القسم إذا كانت الجملة طويلة:

أورد ابن مالك شاهدا على ذلك قول ابن مسعود -رضي الله عنه: "وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"<sup>(128)</sup>.

ورد الحديث في باب القسم، يقول ابن مالك: "تصدر الجملة الاسمية المقسم عليها بلام مفتوحة كقوله تعالى: ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلَاتًا"<sup>(129)</sup>... فلو كان فيه استطالة لحسن الحذف، وكان جديرا بكثرة النظائر كقول بعض العرب: أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين، وختمهم بالرسول رحمة للعالمين، هو سيدهم أجمعين. ومثله قول ابن مسعود رضي الله عنه: "والذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة"، والأصل لهذا، فحذف اللام لاستطالة القسم والخبر بالصلتين". (206؛205/3)

ويقول أبو حيان: "ولم يذكر أحد من أصحابنا الاستغناء عن اللام أو عن إن في الجملة الاسمية، فينبغي أن يحمل ذلك على الندور، بحيث لا يقاس عليه". (371 / 11)

**التوضيح والتحليل:** أبو حيان لم يخالف ابن مالك من جهة الاحتجاج بالحديث، ولكن الاعتراض على حذف اللام المفتوحة الواقعة في جواب القسم؛ إذا كانت الجملة طويلة. وقد وافق ابن هشام ابن مالك، فقال<sup>(130)</sup>: "وحذفت اللام من الجُمْلَةِ الاسمية... لِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى قَلْتِهِ مَخْصُوصٌ بِاسْتِطَالَةِ الْقَسْمِ"، ووافق د. عباس حسن ابن مالك، فقال<sup>(131)</sup>: "فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد؛ كقول ابن مسعود: "والله الذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة". وبناء على ما سبق؛ فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

#### 6- تشنية المختلفين معنى، المتفقين لفظا، وجمعهما:

استدل ابن مالك على ذلك بقوله -صلى الله عليه وسلم: "الأيدي ثلاث: فيد الله تعالى العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة"<sup>(132)</sup>. يقول ابن مالك: "على خلاف في المختلفي المعنى، كعين ناظرة وعين نابغة، وأكثر المتأخرين على منع تشنية هذا النوع وجمعه، والأصح الجواز". (59/1)

<sup>(127)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (5/ 2389).

<sup>(128)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (2/ 177)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 206)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (11/ 371).

<sup>(129)</sup> سورة مريم آية (70).

<sup>(130)</sup> الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 771).

<sup>(131)</sup> حسن، عباس، النحو الوافي (4/ 485).

<sup>(132)</sup> الموصلي، أبو يعلى، مسند أبي يعلى (12/ 266)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (1/ 60)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (1/ 229).

ويضيف ابن مالك: "وممن صرح بجواز ذلك ابن الأنباري واحتج بقوله -صلى الله عليه وسلم- "الأيدي ثلاث... وذكر ابن مالك شواهد غير هذا الحديث". (60/1)

يقول أبو حيان: "وأما أصحابنا فذهبوا إلى أنه لا تجوز تثنية ما اختلف معناه وإن اتفق اللفظان، نحو المشتري: للكوكب، والمشتري القابل عقد البيع، والعين: للعضو الباصر، ومنبع الماء". (231/1)

ثم يصدر أبو حيان حكمه فيقول: "والذي ينبغي أنه لا يجوز: تثنية المشترك... ولا تبني القواعد إلا على جملة من المستقرات الجزئية، حتى يغلب على الظن أن ذلك قانون كلي تبني على مثله القواعد". (234؛233/1)

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث عند ابن مالك: جواز جمع المتفق لفظا المختلف معنى، ويعارض ذلك أبو حيان. ووافق أبو حيان ناظر الجيش، فقال<sup>(133)</sup>: "والحق أن تثنية ما اختلف معناه وجمعه لا يجوزان إلا سماعا؛ بل ينبغي أن يحكم على ما ورد من ذلك بأنه تثنية وجمع لغويان لا صناعيان، كما حكم على نحو العميرين والأبوين والقمرين"، وكذلك وافق الدماميني أبو حيان<sup>(134)</sup>، وبهذا يميل الباحث لرأي أبي حيان.

#### 7- تثنية اسم الجمع قياسية أم سماعية:

استدل ابن مالك على ذلك بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "مَثَلُ الْمُتَأَفِّقِ، كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَاذِرَةِ بَيْنَ الْعَتَمَيْنِ"<sup>(135)</sup>. يقول ابن مالك: "ويثنى اسمُ الجمعِ والمُكسَّرُ بغير زنة منتهاه". (105 /1)

ويشرح النص السابق، فيقول: مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية... (105 /1) ويقول أبو حيان: "وظاهر كلامه<sup>(136)</sup> في النص والشرح قياس جواز تثنية اسم الجمع وجمع التكسير"، ثم يضيف أبو حيان قائلا<sup>(137)</sup>: "وهذا الذي ذهب إليه مخالف لما عليه الناس من اقتياس ذلك، بل نصوا على أن تثنية اسم الجمع وجمع التكسير مسموعة لا مقايسة، فإن اضطر شاعر إلى ذلك مما لم يسمع فيه التثنية؛ جاز له ذلك في الضرورة". (64/2)

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث عند ابن مالك أنه يجوز تثنية اسم الجمع قياسا، ويرى أبو حيان أن ذلك مقصور على السماع. ووافق الزمخشري أبو حيان، فقال<sup>(138)</sup>: "وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين"، واستشهد بالحديث وغيره. ووافق ابن يعيش<sup>(139)</sup>. ويرد ناظر الجيش على أبي حيان، فيقول<sup>(140)</sup>: "وقد علمت أن المصنف لم يصرح بقياس ولا غيره؛ بل قوله: مقتضى الدليل ألا يثنى... مشعر بعدم القياس فيه". ويرى الباحث أن كلام ابن مالك في النص -ويثنى اسمُ الجمع- يفهم منه أنه مقيس، وفي الشرح - مقتضى الدليل ألا يثنى ما دل على جمع- يفهم منه أنه غير مقيس؛ ولذا فأبو حيان معذور فيما فهم، وكذلك ناظر الجيش. أما تثنية اسم الجمع؛ فيميل الباحث إلى أنها سماعية؛ لذا لجأ الزمخشري إلى التأويل والتقليل؛ حينما قال: "وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين"، كما أنه لم يقل أحد -ممن أوردتهم البحث- بأن التثنية قياسية.

#### 8- تسكين ميم الجمع إذا ولي الميم ضمير منصوب:

<sup>(133)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 311؛312).

<sup>(134)</sup> الدماميني، محمد، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (11/ 194).

<sup>(135)</sup> النيسابوري، مسلم، صحيح مسلم (4/ 2146)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (1/ 105)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2/ 64).

<sup>(136)</sup> أي: ابن مالك.

<sup>(137)</sup> الأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2/ 65).

<sup>(138)</sup> الزمخشري، محمود، المفصل في صنعة الإعراب (ص: 232).

<sup>(139)</sup> يعيش، ابن يعيش، شرح المفصل (3/ 208).

<sup>(140)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 406).

يقول ابن مالك: "وإذا ولي الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمْوَهُ وَأَنْتُمْ تَتَّظُرُونَ﴾<sup>(141)</sup>، وأجاز يونس السكون نحو "فقد رأيتُهم" ولا أعلم في ذلك سماعاً إلا ما روى ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان -رضي الله عنه: أراهمني الباطل شيطاناً". (122/1)

ويقول أبو حيان: "وأما قول المصنف: "ولا أعلم في ذلك سماعاً"، فقد علمه يونس، وسيبويه، وغيره، فلا يضر جهل المصنف به". (135/2)

ويوضح العبارة السابقة أبو حيان فيقول: "أما قوله: (خلافاً ليونس) فليس بشيء؛ لأن الكسائي والفراء قرءا<sup>(142)</sup>: "أَنْلَرْمُكْمُوها" بإسكان الميم الأولى تخفيفاً. وقال سيبويه: "إن الوصل أكثر وأعرف"، فدل على أن التسكين كثير معروف". (134/2). ثم يتحدث أبو حيان في مسألة أخرى فيقول: "وأما تخريجه قول عثمان -رضي الله عنه -على أن قياسه "أراهموني"، فقد أفسد هو هذا القياس بقوله: "ولو جاء هكذا كان أيضاً شاذاً"، وبين جهة الشذوذ، فإذا كان شاذاً فلا يكون قياساً". (135؛134/2)

ومن خلال التدقيق وجد الباحث أن ابن مالك لم يخرج الحديث على "أراهموني"، ولعل ذلك من مفهوم كلام ابن مالك: "وإذا ولي الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع"، الذي ورد قيل قليل، وذلك قياساً على (يريكموهم)، أو أن ذلك ورد في نسخة أخرى. **التوضيح والتحليل:** العجيب في هذه المرة أن أبا حيان هو من يستشهد بقول عثمان في (أراهمني) بسكون الميم، ويؤكد ذلك بالسماع من خلال القراءات القرآنية عند الكسائي والفراء، ويؤوله ابن مالك على إشباع الضمة، فعلام يدل ذلك؟ إنه يدل على استشهاد أبي حيان بقول عثمان، ولا سيما أن القراءات تعضده. ووافق ناظر الجيش أبا حيان<sup>(143)</sup>. وبهذا يميل الباحث لرأي أبي حيان؛ لأنه ورد به السماع.

#### 9- حذف تمييز (نعم وبئس):

أورد أبو حيان حديثين شاهدين على جواز حذف التمييز:

الأول: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنَعِمْتُ"<sup>(144)</sup>.

والثاني: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "وَنِعَمَ عَبْدُ اللَّهِ خَالِدٌ"<sup>(145)</sup>.

يقول ابن مالك: "أي فبالسنة أخذ، ونعمت السنة سنة، فأضمر الفاعل على شريطة التفسير وحذف المميز للعلم به. وإذا ثبت أن مميز هذا الباب قد يحذف للعلم به؛ أمكن أن يحمل عليه ما أوهم بظاهره أن الفاعل فيه علم أو مضاف إلى علم ... وكقول النبي -صلى الله عليه وسلم: "نعم عبد الله خالد بن الوليد"، فيكون نعم وبئس مسندين إلى ضميرين، حذف مفسراهما، وعبد الله مبتدأ، وأنا وخالد بدلان". (14؛13/3)

يقول أبو حيان: 11"وهذا التخريج الذي خرَّجه مبني على جواز حذف التمييز، وتقدم الكلام فيه، والصحيح منع حذفه. وما روي من نحو (نعم عبد الله خالد) أجاز الجرمي القياس عليه، فأجاز: نعم عبد الله زيد. ومنعه عامة النحويين، وهو الصحيح؛ لأنه إن كان علماً فلا يجوز من حيث لم يجز: نعم زيد...". (134/10)

<sup>(141)</sup> سورة آل عمران آية (143).

<sup>(142)</sup> سورة هود آية 28.

<sup>(143)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 456).

<sup>(144)</sup> ابن ماجه، محمد، سنن ابن ماجه، (2/ 191)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 14)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (10/ 112).

<sup>(145)</sup> ابن أبي شيبة، أبو بكر، مصنف ابن أبي شيبة (6/ 387)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 14)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (10/ 124).

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث عند ابن مالك جواز حذف التمييز، ويؤول (فيها ونعمت)، أي: نعمت السنة سنة، ويرى أبو حيان أن حذف التمييز لا يجوز. ووافق ابن الناظم أباه<sup>(146)</sup>، كما وافقه ابن الصائغ<sup>(147)</sup>. غير أن ابن هشام حكم بشذوذ حذف التمييز في هذا الباب<sup>(148)</sup>. وأشار السيوطي إلى أن هذا الرأي عليه ابن عصفور، وابن مالك، وهو مخالف لرأي سيبويه، ولم يرجح بينهما<sup>(149)</sup>.

ومما سبق يميل الباحث لرأي ابن مالك؛ ذلك لما سبق ذكره من أقوال العلماء؛ ولثبوت ذلك بالسمع.

#### 10- زيادة (من) دون أن تسبق بنفي أو نهي:

أورد ابن مالك شاهداً على ذلك قول عائشة رضي الله عنها: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم - كان يصلي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا أخرجه البخاري"<sup>(150)</sup>.

ورد الحديث في باب حروف الجر، وذلك أثناء حديثه عن زيادة (من) يقول ابن مالك: "ولا يكون المجرور بها عند سيبويه إلا نكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾"<sup>(151)</sup>. وإلى النهي والاستفهام أشرت بذكر شبه النفي. وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة. ويقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، فمن النثر قول عائشة رضي الله عنها ... فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا" أخرجه البخاري، وضبطه بضبطه من يعتمد عليه بنصب "نحواً" على زيادة من، وجعل (قراءته) فاعلاً ناصباً (نحواً)، والأصل فإذا بقي قراءته نحواً من كذا". (138/3)

ويضيف ابن مالك: "وممن رأى زيادة (من) في الإيجاب الكسائي، وحمل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(152)</sup>: "إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" فقال: أراد إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون. وممن رأى ذلك أبو الفتح بن جني". (139/3)

يقول أبو حيان: "وما احتج به لهم لا حجة فيه: ... وأما (فإذا بقي من قراءته) ... فخرج على أن تكون (من) في ذلك كله مبعوضة، ويكون الفاعل مضمراً اسم فاعل يفسره الفعل كما فسر في قوله<sup>(153)</sup>: (ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ)، أي: هو، أي: البدء، فكذا يكون التقدير: فإذا بقي هو، أي: باق من قراءته نحواً من كذا". (144/11؛ 145)

ثم يضيف أبو حيان: "وأما (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا) ففي إن ضمير الشأن محذوف. وقد خرج على ذلك المصنف في الشرح في باب (إن). وأيضاً لا يمكن زيادتها من حيث الشرع؛ لأن ثم من هو أشد عذاباً من المصورين، كقتلة الأنبياء ونحوهم، ولا يمكن أن يكون المصورون هم أشد الناس عذاباً". (146/11)

<sup>(146)</sup> ابن مالك، بدر الدين، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (ص: 335).

<sup>(147)</sup> ابن الصائغ، محمد، اللحة في شرح الملح (1/ 409).

<sup>(148)</sup> الأنصاري، ابن هشام، مغني اللبيب (ص: 831).

<sup>(149)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (3/ 31).

<sup>(150)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (2/ 48)، وصحيح مسلم (1/ 505)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 138)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (11/ 142).

<sup>(151)</sup> سورة فاطر آية (3).

<sup>(152)</sup> النسائي، أحمد، السنن الكبرى (8/ 461)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 139)، والأندلسي، أبو حيان، التذليل والتكميل (11/ 143).

<sup>(153)</sup> سورة يوسف آية (35).

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث الأول - عند ابن مالك - زيادة (من) دون أن تسبق بنفي أو نهي، ويرى أبو حيان أن ذلك لا يجوز، وأن (من) للتبعيض في الحديثين. أما الحديث الأول؛ فلا إشكال في كون من زائدة في الكلام الموجب، يقول ناظر الجيش<sup>(154)</sup>: "وأقول: لا حاجة إلى تكلف هذه التخريجات ... لأن البصريين لا يجيزون زيادة (من) في الكلام الموجب". أما الحديث الثاني؛ فلم يقل ابن مالك بأن (من) فيه للتبعيض، وإنما نسب ذلك للكسائي وابن جنبي، بل قال صراحة بأن (من) ليست للتبعيض، قال ابن مالك: "وعليه يحمل: إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون" لا على زيادة من، خلافاً للكسائي". (2/11)

وإلى هذا ألمع ناظر الجيش؛ فقال منتصراً لابن مالك<sup>(155)</sup>: "فقد كفى المصنف مؤنة الجواب عنه؛ إذ قال... وعليه يحمل: إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون، لا على زيادة (من) خلافاً للكسائي". ومما سبق يميل الباحث إلى عدم زيادة (من) في الكلام الموجب، ولا سيما أن البصريين قالوا بذلك، أما في الحديث الثاني فمن ليست زائدة، باتفاق ابن مالك وأبي حيان.

#### 11- زيادة الكاف ومعناها:

قال النبي - صلى الله عليه وسلم: "يكفي كالوجه واليدين"<sup>(156)</sup>.

ورد الحديث في باب: حروف الجر سوى المستثنى بها، حين تحدث ابن مالك عن زيادة (الكاف) يقول ابن مالك: "وقد تزداد إن أمن اللبس، بكون الموضوع غير صالح للتشبيه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(157)</sup>، فلا بُدَّ من عدم الاعتداد بالكاف؛ لأن الاعتداد بها يستلزم ثبوت شيء لا شيء مثله، وذلك محال، وما أفضى إلى المحال محال. وكالزيادة في كمثلها الزيادة في ... وفي قول النبي - صلى الله عليه وسلم - على إحدى الروايتين: "يكفي كالوجه واليدين" يريد يكفي الوجه واليدين، وهي الرواية الأخرى". (170/3)

يقول أبو حيان: "فزعم المصنف في الشرح أن الكاف زائدة، كهي في قوله (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ). وكذلك زعم أنها زائدة فيما روي في الحديث (يكفي كالوجه واليدين)، يريد: يكفي الوجه واليدين، وهي الرواية الأخرى". (260/11)  
ثم يبين أبو حيان أن زيادة (الكاف) في الآية تختلف عنها في الحديث، يقول أبو حيان: "وزيادتها لا تتقاس، فتارة تزداد خارجة عن معنى التشبيه، قال:

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقِ<sup>(158)</sup>

المعنى: فيها مقق، أي: طول؛ لأنه إنما يقال: في الشيء طول، ولا يقال: فيه كالطول، وتارة يراد بها إذا زيدت التأكيد للتشبيه، كقوله:

فَصُيْرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولِ<sup>(159)</sup>

زاد الكاف لتأكيد التشبيه المدلول عليه بمثل، والكاف مع ما جرته في موضع خفض بمثل". (260/11؛ 261)

<sup>(154)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 2904).

<sup>(155)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 2905).

<sup>(156)</sup> ابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 170)، والأندلسي، أبو حيان التنزيل والتكميل (11/ 260)، ولم يرد في كتب الحديث.

<sup>(157)</sup> سورة الشورى آية (11).

<sup>(158)</sup> البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج في: القالي، أبو علي، الأمالي (1/ 105)، وابن جنبي، عثمان، سر صناعة الإعراب (2/ 430)، وبلا نسبة في:

المبرد، أبو العباس، المقتضب (4/ 418).

<sup>(159)</sup> البيت من الرجز لَحْمِيذُ الْأَرْقَطِ في: قنبر، سيويه، الكتاب (1/ 408)، وبلا نسبة في: المبرد، أبو العباس المقتضب (4/ 141).



**التوضيح والتحليل:** ويرى الباحث أن الزيادة في بيت الشعر الأول تنطبق على الحديث النبوي الشريف، فالكاف زائدة ولا تفيد التشبيه، وأن بيت الشعر الثاني ينطبق على الآية، فالكاف في الآية زائدة، ومعناها تأكيد عدم التشابه بين الله جل جلاله والمخلوق. إذن: الكاف زائدة عند ابن مالك وعند أبي حيان، لكن الخلاف بينهما في معنى الزيادة. وأشار ناظر الجيش إلى زيادة الكاف<sup>(160)</sup>، ولم يتطرق لمعنى هذه الزيادة. ومما سبق يخلص الباحث إلى أن الكاف المزيدة يكون معناها عدم إفادة التشابه أصالة، أو التأكيد على عدم التشابه، وهذا هو المستفاد من كلام أبي حيان.

## 12- الإضافة بمعنى (في):

أورد ابن مالك شاهداً على ذلك قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"<sup>(161)</sup>. ورد الحديث في باب الإضافة، وأن الإضافة تكون بمعنى اللام، أو (من)، أو (في)، يقول ابن مالك عن الأخيرة: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى<sup>(162)</sup>: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ ... ومنه قول النبي -صلى الله عليه وسلم: "فلا يجدون أعلم من عالم المدينة"، وقول العرب: شهيد الدار وقتيل الكربلاء". (221/3) وفي نهاية حديثه يقول ابن مالك: "فلا يخفى أن معنى (في) في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصح ما أردناه والحمد لله". (222/3؛ 223) يقول أبو حيان: "وهذه الشواهد التي سردتها المصنف لا دليل فيها؛ إذ كثير مما استدل به هو من باب الصفة المشبهة، فإضافته غير محضة؛ لأنه قصد بها التخفيف، وما ليس من باب الصفة؛ قدر فيها اللام كقوله<sup>(163)</sup>: بل مكر الليل والنهار". (9/12)

ثم يقول أبو حيان: "وهذه الإضافة بمعنى (في) لا أعلم أحداً ذهب إليها غيره". (9/12) **التوضيح والتحليل:** يرى الباحث أن الإضافة بمعنى (في) ذكرها ابن الحاجب، فقال<sup>(164)</sup>: "أو بمعنى (في)... نحو: ضرب اليوم".

وذكرها الإمام عبد القاهر الجرجاني، حيث نقل ذلك عنه أبو حيان نفسه، يقول أبو حيان<sup>(165)</sup>: "وعند عبد القاهر أن ثم إضافة تتقدر بـ (في) وذلك في قولنا: فلان ثبت الغدر، أي ثبت في الغدر، والغدر: المكان الصلب، ولا يمتنع حمل هذا على اللام، وهو أن يكون اختصاص ثبوته بهذا المكان". كما ذكرها ابن هشام، فقال<sup>(166)</sup>: وضابط التي بمعنى (في): أن يكون الثاني ظرفاً للأول، نحو: مَكْرُ اللَّيْلِ". ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك.

## 13- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في النثر:

استدل ابن مالك على جواز ذلك بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"<sup>(167)</sup>. يقول ابن مالك: "وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، وبذلك أقيس على وروده في حديث أبي الدرداء -رضي الله

<sup>(160)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 3000).

<sup>(161)</sup> ابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 221)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 12)، وغير موجود بكتب الحديث.

<sup>(162)</sup> سورة البقرة آية 204.

<sup>(163)</sup> سورة سبأ آية 33.

<sup>(164)</sup> ابن الحاجب، حماد الدين، الكافية في علم النحو (ص: 28).

<sup>(165)</sup> الأندلسي، أبو حيان ارتشاف الضرب (4/ 1800).

<sup>(166)</sup> الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 72).

<sup>(167)</sup> الألباني، ناصر الدين، مختصر صحيح الإمام البخاري (3/ 174)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 273)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (12/ 144).

عنه، أن النبي -صلى الله عليه وسلم قال: "هل أنتم تاركو لي صاحبي" أراد: هل أنتم تاركو صاحبي لي، ففصل بالجار والمجرور؛ لأنه متعلق بالمضاف، وهو أفصح الناس، فدل ذلك على ضعف قول من خصه بالضرورة". (273/3)

يقول أبو حيان: "هكذا خرج هذا المصنف في الشرح وكرره، ولا يتعين هذا التخريج؛ إذ يحتمل أن يكون (تاركو) ليس مضافا لقوله (صاحبي) فيلزم الفصل، بل هو مما حذف منه النون، و(صاحبي) مفعول منصوب، وأصله تاركون، وحذف النون أولى من الفصل؛ لأن حذف هذه النون قد جاء في بعض القراءات كقراءة من قرأ<sup>(168)</sup>: وما هم بضاري به من أحد". (151/12)

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث عند ابن مالك جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور في السعة، إلا أن أبا حيان يؤول الحديث؛ ليحافظ على القاعدة النحوية التي تقيد أنه لا يجوز الفصل بين المتضاميين. ووافق ابن قيم الجوزية ابن مالك<sup>(169)</sup>، وكذلك وافقه ابن عقيل<sup>(170)</sup>، كما وافقه السيوطي<sup>(171)</sup>. ومما سبق فإن الباحث يميل لرأي ابن مالك؛ لموقفه لرأي كثير من العلماء، وبه ورد السماع.

#### 14- التوكيد بـ (أجمعين):

استدل ابن مالك على أنها حال بقول رسول الله -صلى الله عليه وسلم: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قائما فصلوا قياما، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا أجمعين"<sup>(172)</sup>.

ورد الحديث في باب التوكيد، يقول ابن مالك: "وحكى الفراء: أعجبني القصر أجمع، والدار جمعاء بالنصب على الحال، ولم يجز في أجمعين وجمع إلا التوكيد. وأجاز ابن درستويه<sup>(173)</sup> حالية أجمعين، وما ذهب إليه هو الصحيح؛ لأنه قد صح بضبط الثقات من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "... فصلوا جلوسا أجمعين"، وممن صحح النصب في أجمعين المذكور في الحديث المذكور، القاضي عياض -رحمه الله- وقال: إنه منصوب على الحال. وروى: "فصلوا جلوسا أجمعون" على أنه توكيد للواو من فصلوا. وجعل بعضهم أجمعين توكيدا لضمير مقدر منصوب، كأنه قال: أعنيكم أجمعين". (295/3)

يقول أبو حيان: "وما أجازة الفراء وابن كيسان لا يجوز عند البصريين". (200/12)، ثم يعلل عدم الجواز بقوله: "لأن أجمع وأخواته معارف لا تتكرر، فلا يمكن فيها الحال". (200/12)

**التوضيح والتحليل:** عد ابن مالك كلمة (أجمعين) حالا، ورفض ذلك أبو حيان؛ لأن أجمعين معرفة، والحال يجب أن تكون نكرة، وعدها توكيدا. ووافق السيوطي أبا حيان، فقال<sup>(174)</sup>: "ومن ثم -أيضا- لم تنتصب حالا على الأصح"، وذكر ابن عقيل أن ابن كيسان عدها حالا، وأن البصريين يرفضون ذلك<sup>(175)</sup>. ويميل الباحث لرأي أبي حيان والبصريين؛ لقوله تعالى<sup>(176)</sup>: "فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ"، فلو كانت حالا؛ لقال: أجمعين.

#### 15- إذا فُرق المضاف إليه كان الأفراد مختارًا:

<sup>(168)</sup> سورة يونس آية 62.

<sup>(169)</sup> ابن قيم الجوزية، برهان الدين، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (1/ 511).

<sup>(170)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/ 83).

<sup>(171)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (2/ 523).

<sup>(172)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (1/ 140)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (3/ 295)، والأندلسي، أبو حيان، التنزيل والتكميل (12/ 200).

<sup>(173)</sup> أسند أبو حيان هذا الرأي لابن كيسان، انظر: الأندلسي، أبو حيان، التنزيل والتكميل (12/ 200).

<sup>(174)</sup> السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع (3/ 169).

<sup>(175)</sup> ابن عقيل، بهاء الدين، المساعد على تسهيل الفوائد (2/ 391).

<sup>(176)</sup> سورة ص آية (73).

استند ابن مالك في ذلك على حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه: "حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما"<sup>(177)</sup>.

ورد الحديث في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح، يقول ابن مالك: "وإذا فرق المضاف إليه؛ كان الأفراد مختارًا... وفي حديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه: حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. ولو جاء في مثل هذا بلفظ الجمع أو لفظ التثنية؛ لم يمتنع". (107/1)

يقول أبو حيان: "والذي يقتضيه النظر أنه لا ينقاس وضع المفرد -ولا الجمع- موضع التثنية في هذه المسألة، بل تقول: ضربت رأسي زيد وعمرو، فإن جاء في كلامهم الأفراد أو الجمع اقتصر على مورد السماع ولا ينقاس". (75/2)

**التوضيح والتحليل:** الشاهد في الحديث أنه قال: "صدر أبي بكر وعمر"، والمضاف إليه اثنان مختلفان هما: أبو بكر وعمر، وبناء على هذا الحديث الوارد بالأفراد في كلمة (صدر)؛ قرر ابن مالك أن الأفراد أولى، لكن أبا حيان يرى أن هذه المسألة مبنية على السماع. يقول ناظر الجيش<sup>(178)</sup>: "وإذا فرق المضاف إليه؛ كان الأفراد مختارًا"، ويفهم من ذلك أنه جعله قياسياً، وبهذا يوافق ابن مالك، كما لم يعترض الدماميني على ابن مالك، بل اكتفى بالشرح فقط<sup>(179)</sup>. ومما سبق يميل الباحث لرأي ابن مالك.

### نتائج البحث

وقف البحث على النتائج الآتية:

1- خالف أبو حيان عملياً منهجه النظري في رفض الاستشهاد بالحديث، بدليل أنه استشهد بمائة وثمانية وثمانين حديثاً، وانفق مع ابن مالك في مئة وأربعة أحاديث، وسكت عن ثمانية أحاديث، وزاد أبو حيان على ابن مالك اثنين وأربعين حديثاً، وخالفه في أربعة وثلاثين حديثاً.

2- كانت مخالفات أبي حيان لابن مالك في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف على النحو الآتي:

أ- إذا قام ابن مالك بتأويل الأحاديث، مثال ذلك المسألة (5) ص 18.

ب- إذا عارض الحديث القاعدة النحوية، مثال ذلك المسألة (1) ص 13، والمسألة (3) ص 16.

ت- إذا عارض الحديث رأي سيبويه، مثال ذلك المسألة (2) ص 16.

ث- قد يشكك في الرواية المنسوبة إلى الرسول أو أحد الصحابة، مثال ذلك المسألة (4) ص 17.

ج- يحتج بالحديث إذا وافق القاعدة، ويعارض ابن مالك في رفضه، مثال ذلك المسألة (8) ص 29.

3- استشهد أبو حيان بحديث واحد فقط، ولم يدعمه بقرآن أو شعر.

4- استشهد بالحديث ومعه شواهد أخرى.

### خلاصة القول:

إن أبا حيان لا يمنع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف أصالة كما يظن بعض النحاة، والدليل على ذلك كثرة استشهاداته بالحديث في كتاب التذييل والتكميل، وإنما يعترض على آراء ابن مالك في بعض المواضع التي بينها البحث بالتفصيل.

### المصادر والمراجع

#### المراجع العربية:

القرآن الكريم

<sup>(177)</sup> البخاري، محمد، صحيح البخاري (6/ 71)، وابن مالك، محمد، شرح التسهيل (1/ 107)، والأندلسي، أبو حيان، التذييل والتكميل (2/ 74).

<sup>(178)</sup> ناظر الجيش، محمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (1/ 410).

<sup>(179)</sup> الدماميني، بدر الدين، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد (1/ 290).

- الأستراباذي، الرضي. (1975م). شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، وآخرون. (د. ط.). بيروت. دار الكتب العلمية.
- الأشموني، علي. (1998م). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.
- الألباني، ناصر الدين. (2002م). مُخْتَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِيِّ. ط1. الرياض. مكتبة المعارف.
- الأندلسي، أبو حيان. (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمد. ط1. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- الأنصاري، ابن هشام. (د.ت). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. المحقق: يوسف النقاقي. بيروت. دار الفكر.
- الأنصاري، ابن هشام. (1986م). تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد. المحقق: د. عباس الصالحي. ط1. بغداد. دار الكتاب العربي.
- الأنصاري، ابن هشام. (1985م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. المحقق: د. مازن المبارك، ومحمد حمد الله. ط6. دمشق. دار الفكر.
- البخاري، محمد. (1998م). الأدب المفرد. تحقق: سمير الزهيري. ط1. الرياض: مكتبة المعارف.
- البخاري، محمد. (2002م) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد الناصر. ط1. دار طوق النجاة.
- البروسي، ولیم. (1980م). ديوان رؤبة بن العجاج. ط2. بيروت. دار الآفاق الجديدة.
- الترمذي، محمد. (1998م). سنن الترمذي. المحقق: بشار معروف. (د. ط.). بيروت. دار الغرب الإسلامي.
- ابن الجعد، علي. (1990م). مسند ابن الجعد. تحقيق: عامر أحمد حيدر. ط1. بيروت. مؤسسة نادر.
- ابن جني، عثمان. (2000م). سر صناعة الإعراب. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب، جمال الدين. (2010م). الكافية في علم النحو. المحقق: د. صالح الشاعر. ط1. القاهرة. مكتبة الآداب.
- ابن حبيب، الربيع. (1995م). مسند بن حبيب. تحقيق: محمد إدريس، وعاشور ابن يوسف. (د. ط.). بيروت. دار الحكمة، مكتبة الاستقامة.
- ابن الحداد، سعيد. (1975م). كتاب الأفعال. المحقق: حسين شرف. (د. ط.). القاهرة. مؤسسة دار الشعب.
- الحديثي، خديجة. (1981م). موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف. (د. ط.). العراق. دار الرشيد.
- حسن، عباس. (د. ت). النحو الوافي. ط15. دار المعارف.
- حمادي، محمد. (1982م). الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية. ط1. العراق. مؤسسة المطبوعات العربية.
- ابن حنبل، أحمد. (1998م). مسند ابن حنبل. المحقق: السيد أبو المعاطي النوري. ط1. بيروت. عالم الكتب.
- خليفة، سهير. (1982م). قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو. ط1. القاهرة. جامعة الأزهر.
- الدار قطني، علي. (2004م). سنن الدار قطني. حققه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. ط1. بيروت. مؤسسة الرسالة.
- الدماميني، بدر الدين. (1983م). تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد المفدى، ط1. (د. ن).
- الزَمْخَشَرِيُّ، محمود. (1993م). المفصل في صناعة الإعراب. المحقق: د. علي بو ملحم. ط1. بيروت. مكتبة الهلال.
- السجستاني، أبو داود. (د.ت). سنن أبي داود. المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (د. ط.). صيدا. بيروت. الناشر: المكتبة العصرية.
- ابن سلام، القاسم. (1994م). الطهور. حققه: مشهور سلمان. ط1. جدة، مكتبة الصحابة.
- السيوطي، جلال الدين. (د. ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. المحقق: عبد الحميد هنداوي. (د. ط.). مصر. المكتبة التوفيقية.

- ابن الصائغ، محمد. (2004م). اللحة في شرح الملح. المحقق: إبراهيم الصاعدي. ط1. المدينة المنورة. الجامعة الإسلامية.
- الصبان، محمد. (1997م). حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.
- الصنعاني، جمال الدين. (2007م). البرود الصافية والعقود الصافية. دراسة وتحقيق: محمد أبو زيد. ط1. القاهرة. جامعة الأزهر.
- الصنعاني، عبد الرزاق. (1983م). المصنف. المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط2. الهند. المجلس العلمي.
- الطبراني، أبو القاسم. (1994م). المعجم الكبير. المحقق: حمدي السلفي. ط2. القاهرة. مكتبة ابن تيمية.
- الطيالسي، أبو داود. (1999م). مسند أبي داود. المحقق: محمد التركي. ط1. القاهرة. دار هجر.
- ابن عقيل، بهاء الدين. (د.ت.). شرح ابن عقيل، لألفية ابن مالك. (د. ط.). مصر. المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن عقيل، بهاء الدين. (1405هـ). المساعد على تسهيل الفوائد. المحقق: د. محمد بركات. ط1. جدة. دار المدني.
- العكبري، أبو البقاء. (1998م). إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، تحقيق: وحيد بالي، ومحمد عبد الدايم. ط1. دار ابن رجب.
- العكبري، أبو البقاء. (1999م). إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي. المحقق: د. عبد الحميد هندراوي. ط1. القاهرة. مؤسسة المختار.
- العلائي، صلاح الدين. (1990م). الفصول المفيدة في الواو المزيدة. المحقق: حسن موسى الشاعر. ط1. عمان. دار البشير.
- عيد، محمد. (1976م). الرواية والاستشهاد باللغة. (د. ط.). القاهرة. عالم الكتب.
- العيني، بدر الدين. (2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرون. ط1. القاهرة. دار السلام.
- ابن فرحون، بدر الدين. (د.ت.). العدة في إعراب العُمدة. تحقيق: مكتب الهدى. ط1. الدوحة. دار الإمام البخاري.
- القاللي، أبو علي. (1926م). الأمالي. تحقيق: محمد الأصمعي. ط2. القاهرة. دار الكتب المصرية.
- القضاعي، محمد. (1986م). مسند الشهاب. المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. ط2. بيروت. مؤسسة الرسالة.
- قنبر، سبويه. (1988م). الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة. مكتبة الخانجي.
- القيسي، أبو علي. (1987م). إيضاح شواهد الإيضاح. دراسة وتحقيق: د. محمد الدعجاني. ط1. بيروت. دار الغرب الإسلامي.
- ابن ماجه، محمد. (2009م). سنن ابن ماجه. المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. ط1. دار الرسالة العالمية.
- ابن مالك، محمد. (1990م). شرح تسهيل الفوائد. المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد المختون. ط1. دار هجر.
- ابن مالك، محمد. (1982م). شرح الكافية الشافية. حققه: عبد المنعم هريدي. ط1. مكة المكرمة. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- المبرد، أبو العباس. (د. ت.). المقتضب. المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. (د. ط.). بيروت. عالم الكتب.
- المدني، مالك. (1992م). موطأ الإمام مالك. المحقق: بشار خليل. (د. ط.). مؤسسة الرسالة.
- المرادي، بدر الدين. (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان. ط1. دار الفكر العربي.
- المرادي، بدر الدين. (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني. المحقق: د. فخر الدين قباوة. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.
- المرادي، بدر الدين. (2006م). شرح التسهيل. تحقيق: محمد عبيد. ط1. المنصورة. مكتبة الإيمان.
- الموصللي، أبو يعلي. (1984م). مسند أبي يعلي. المحقق: حسين سليم أسد. ط1. دمشق. دار المأمون للتراث.

- ناظر الجيش، محمد . (1428هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: د. علي فاخر وآخرون. ط1. القاهرة. دار السلام.
- ابن الناظم، بدر الدين. (2000م). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. المحقق: محمد عيون السود. ط1. دار الكتب العلمية.
- النسائي، أحمد. (1986م). السنن الصغرى. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. مكتب المطبوعات الإسلامية.
- النسائي، أحمد. (2001م). السنن الكبرى. حققه: حسن شلبي. ط1. بيروت. مؤسسة الرسالة.
- النيسابوري، مسلم. (د.ت). صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت. (د.ط). دار إحياء التراث العربي.
- الهويمل، داود. (1483هـ). المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن. إشراف: د. سليمان خاطر. (د.ط). السعودية. جامعة القصيم.
- ابن يعيش، موقف الدين. (2001م). شرح المفصل للزمخشري. تقديم: د. إميل يعقوب. ط1. بيروت. دار الكتب العلمية.

#### قائمة المراجع المرومنة:

#### The Holy Quran

- Al-Astrabadi, Al-Radi. (1975). Sharh Shafiyat Ibn Al-Hajib. Edited by: Mohammed Muhiddin, et al. (n. e.). Beirut. Dar Al-Kutub Al-'Elmia
- Al-Ashmani, Ali. (1998). Sharh Al- Ashmani Ala Alfita Ibn Malik. First edition. Beirut. Dar Al-Kutub Al-'Elmia
- Al-Albani, Nasiruddin. (2002). Mokhtasar Shahin Al-Bulgaria. First edition. Riyadh. Malta it Al-M'arif
- Al-Andalusi, Abu Hayan. (1998). Irtishaf Al-Darb Min Lisan Al-Arab. Edited by: Rafah Othman Mohammed. First edition. Cairo. Maktabit Al-Khanji
- Al-Ansari, Ibn Hisham. (n. d.). Awdah Al-Masalik Ila Alfiyat Ibn Malik. Edited by: Yousef Al-Biq'a'i. Beirut. Dar Al-Fikr
- Al-Ansari, Ibn Hisham. (1986). Takhlis Al-Shawahid wa Talkhis Al- Fawa'id. Edited by: Dr Abbas Al- Salhi. First edition. Baghdad. Dar Al- Koran Al-Arabi
- Al-Ansari, Ibn Hisham. (1985). Moghni Al-Labib 'An Kutub Al- A'areeb. Edited by: Dr Mazin Al- Mubarak & Mohammed Hamadallah. Sixth edition. Damascus. Dar Al-Fikr
- Al-Bukhari, Mohammed. (1998). Al- Adab Al-Mufrad. Edited by: Samir Al-Zhairi. First edition. Riyadh. Maktabit Al-M'arif
- Al-Bukhari, Mohammed. (2002). Sahib Al-Bukhari. Mohammed Ibn Ismail Al-Bukhari. Edited by: Mohammed Al-Nasir. First edition. Dar Tawq Al-Najat 10) Al-Brosi, William. (1980). Diwan Ro'yat Bin Al-'ajaj. Second edition. Beirut. Dar Al-afaq Al-Jadida
- Al-Tirmithi, Mohammed.(1998). Sunan Al-Tirmithi. Edited by: Bashar Ma'rouf. (n. e.). Beirut. Dar Al-Gharb Al-Islami
- Ibn Al-ja'd, Ali. (1990). Masnad Ibn Al-Ja'd. Edited by: 'Amir Ahmed Haidar. First edition. Beirut. Nader Corporation
- Ibn Jini, Othman. (2000). Secret of Parsing Industry. First edition. Beirut. Dar Al-Kutum Al-'Ilmia
- Ibn Al-Hajib, Jamal Al-Din. (2010). Adequacy in Syntax. Edited by: Dr Saleh Al-Shaer. First edition: Cairo. The Library of Literatures
- Ibn Habib, AlRabee'. (1995). Masnad Ibn Habib. Edited by: Mohammed Edrees & Ashour Ibn Yousef. (n. e.). Beirut. Dar Al-Hikma. Maktabit Al-Estiqama
- Ibn Al-Hadad, Saeed. (1975). Book of Verbs. Edited by: Hussein Sharaf. (n. e.). Cairo. Dar Al-Sha'b Corporation

- Al-Hudaithi, Khadijah. (1981). The Position of Grammarians towards Arguments Based on the Hadith
- Hassan, Abbass. (n. e.). Al-Nahaw Al-Wafi. Fifteenth edition: Dar Al- Ma'arif
- Hamada, Mohammed. (1982). The Noble Prophetic Hadith and its Impact on Arab Studies. First edition. Iraq. Corporation of Arabic Publications
- Ibn Hanbal, Ahmed. (1998). Masnad Ibn Hanbal. Edited by: Mr Abu Al-Ma'ati Al-Nouri. First edition. Beirut. The World of Books
- Khalifa, Suhair. (1982). Issues of Hadith Citation in Syntax. First edition. Cairo. Al-Azhar University
- Al-Dar Qutni, Ali. (2004). Al-Dar Qutni's Sunnas. Edited by: Shu'yb Al-'Arna'ut, et al. First edition. Beirut. Al-Resalah Corporation
- Al-Damamini, Badr Al-Din. (1983). Ta'leeq Al-Faraed 'ala Tashil Al- Fawaed. Edited by: Dr Mohammed Al-Mufdi. First edition. (n. e.)
- Al-Zamakhshari, Mohammed. (1993). Al-Mufasssal if San'it Al-I'rab. Edited by: Dr Ali Bou Melhem. First edition. Beirut. Al-Hilal Library
- Al-Sajistani, Abu Dawood. (n. d.). Abu Dawood's Sunnas. Edited by: Mohammed Muhii Al-Din Abdul Hamid. (n. e.). Saida, Beirut. Al- Maktaba Al-'asriya
- Ibn Salam, Al-Qasim. (1994). Purity. Edited by: Mashhoor Salman. First edition. Jeddah. Maktabit Al- Sahaba
- Al-Siyati, Jalal Al-Din. (n. d.). Hama' Al-Hawami' Fi Sharh Jami' Al- Jawami'. Editor: Abdul Hamid Hindawi. (n. e.). Egypt. Al-Tawfiqia Library
- Ibn Al-Sae'gh, Mohammed. (2004). Al-Lamha Fi Sharh Al-Malha. Editor: Ebrahim Al-Sa'edi. First edition. Al-Marina Al-Munawara. The Islamic University
- Al-Saban, Mohammed. (1997). Hashiyat Al-Saban 'Ala Sharh Al- Ashmoni Li'alfiyat Ibn Malik. First edition. Beirut. Dar Al-Kutum Al- Elmia
- Al-San'ani, Jamal Al-Din. (2007). Al-Borough Al-Dafiya wa Al-'Ouqood Al-Asafiya. Editor: Mohammed Abu Zaid. First edition. Cairo. Al-Azhar University
- Al-San'ani, Abdul Razaq. (1983). Editor: Habib Al-Rahman Al-A'thami. Second edition. India. The Scientific Council
- Al-Tabarani, Abu Al-Qasem. (1994). The Great Lexicon. Editor: Hamid Al-Salfi. Second edition. Cairo. Ibn Taimia Library
- Al-Tayalsi, Abu Dawood. (1999). Masnad Abu Dawood. Editor: Mohammed Al-Turki. First edition. Cairo. Dar Hajar
- Ibn 'Oqail, Baha' Al-Din. (n. d.). Sharh Ibn 'Oqail Li'alfiyat Ibn Malik. (n. e.). Egypt. The Great Commercial Library
- Ibn 'Oqail, Baha' Al-Din. (1405). Al-Musa'ed 'Ala Tasheel Al-Fawaed. Editor: Dr Mohammed Barakat. First edition. Jeddah. Dar Al-Madani
- Al-'Akbari, Abu Al-Baqa'. (1998). Ithaf Al-Hathith By Parsing Constituents of Hadith Words. Editor: Wahid Bali and Mohammed Abdul Dayem. First edition. Dar Ibn Ragab
- Al-'Akbari, Abu Al-Baqa'. (1999). Parsing Constituents of Hadith Words. Editor: Dr Abdul Hamid Hindawi. First edition. Cairo. Al- Mukhtar Corporation 38) Al-'Alaee, Salam Al-Din. (1999). Al-Fousool Al-Mufeeda Fi Al-waw AlMazida. Editor: Hassan Mousa Al- Shaer. First edition. Amman. Dar Al- Bashir
- 'Eid, Mohammed. (1976). Narration and Citation with Language. (n. e.). Cairo. 'Alam Al- Kutub Al-Aini, Badr Al-Din. (2010). Editor: Dr Ali Mohammed Fakhir, et.al. First edition. Cairo. Dar Al-Salam
- Ibn Farhoon, Badr Al-Din. (n. d.). Al-'Oudda Fi E'rab Al-'Oumd. Editor: Maktab Al-Huda. First edition. Al- Doha. Dar Al-Imam Al-Bukhari.

- Al-Qali, Mohammed. (1926). Al-‘Amali. Editor: Mohammed Al- Asmaee. Second edition. Cairo. Dar Al-Kutub Al-Masria
- Al-Qadaee, Mohammed. (1986). Masnad Al-Shihab. Editor: Hamid Bin Abdul Majeed Al-Salfi. Second edition. Beirut. Al-Resalah Corporation
- Qanbar, Sibawaih. (1988). Al- Kitab. Editor: Abdul Salam Mohammed Haroyh. Third edition. Cairo. Al-Khanji Library
- Al-Qaisi, Abu Ali. (1987). Clarifying Evidence of Explanation. Editor: Dr Mohammed Al-Da’jani. First edition. Beirut. Dar Al-Gharb Al-Islami
- Ibn Maja, Mohammed. (2009). Ibn Maja’s Sunnas. Editor: Shaib Al- Arna’out, et.al. First edition. Dar Al- Resala Al-‘Alamia
- Ibn Malik, Mohammed. (1990). Sharh Tasheel Al-Fawaed. Editor: Dr Abdul Rahman Al-Saed & Dr Mohammed Al-Makhtoun. First edition. Dar Hajar
- Ibn Malik, Mohammed. (1982). Sharh Al-Kafia Al-Shafia. Editor: Abdul Mun’em Haridi. First edition. Makka Al-Mukarrama. Centre of Scientific Research & Reviving Islamic Heritage
- Al-Mabrad, Abu Al-Abbas. (n. d.) Al-Muqtadab. Editor: Mohammed Abdul Khalid Atheema. (n. e.). Beirut. ‘Alam Al-Kutub
- Al-Madani, Malik. (1992). Traces of Al-Imam Malik. Editor: Bashar akhalil. Al-Resala Corporation
- Al-Muradi, Badr Al-Din. (2008). Clarifying Intentions & tracts Through Alfiat a Ibn amalik. Editor: Abdul Rahman Sulaiman. First edition. Dar Al-Fike Al-Arabi
- Al-Muradi, Badr Al-Din. (1992). Al- Jana Al-Dani fi Horouf Al-Ma’ani. Editor: Dr Fakhr Al-Din Qabawa. First edition. Beirut. Dar Al-Kutub Al-Elmia
- Al-Muradi, Badr Al-Din. (2006). Sharh Al-Tasheel. Editor: Mohammed Obaid. First edition. Al-Mansoura. Maktabit Al-Eman
- Al-Mawslī, Abu Ya’li. (1984). Masnad Abi Ya’li. Editor: Hussein Salem Assad. First edition. Damascus. Dar Al-Ma’moun Litrath
- Nathir Al-Jaish, Mohammed. (1428). Introducing Rules Through Facilitating Benefits. Editor: Dr Ali Fakhir, et.al. First edition. Cairo. Dar Al-Salam
- Ibn Al-Nathem, Badr Al-admin. (2000). Ibn Al-Nathem’s Explanation Based on Alfiat Ibn Malik. Editor: Mohammed O’youn Al-Soud. First edition. Dar Al-Kirin Al-Elmia
- Al-Nisae, Ahmed. (1986). Al- Sunnan Al-Sughra. Editor: Abdul Farrah Abu Ghada. Second edition. Islamic Publications Office
- Al-Nisae, Ahmed. (2001). Al- Sunnan Al-Kubra. Editor: Hasan Shalavi. First edition. Beirut. Al-Resala Corporation
- Al-Naisabouri, a Muslim. (n. d.). Sahih Muslim. Editor: Mohammed Fuad Abdul Baqi. Beirut. (n. e.). Dar Ehya’ Atturath Al-Arabi
- Al-Hwaimel, Dawood. (1483). Syntactic Issues in book of Illustration of the right combination
- Ibn Yaeesh, Mufaq Al-Din. (2001). Shark Al-Mufasal for Zamakhshari. Editor: Dr Email Ya’goub. First edition. Beirut. Dar Al-Kutum Al – Elmia.